

«مقيمون ومنتشرون من أجل لبنان» NDFL قانون جديد للأحزاب في لبنان



ندوة في
جامعة سيدة اللويزة
ذوق مصبح
٢٠٢٥/٧/١٧

قانون جديد للأحزاب في لبنان

تقديم

ماذا يتضمّن الكتاب

هذا الكتيّب يتضمّن:

أولاً: توقيع كتاب (فيليب سالم: عمُرٌ في الدفاع عن لبنان). وقّعه البروفسور فيليب سالم وألقى كلمة بالمناسبة. كما ألقى رئيس جامعة سيدة اللويزة الأب بشارة الخوري كلمة معبّرة.

وكتب أسعد الخوري دراسة تحليليّة عن الكتاب الجديد.

ثانياً: عُقدت ندوة في جامعة سيدة اللويزة - ذوق مصبح، بتاريخ ١٧/٧/٢٠٢٥، موضوعها: «قانون جديد للأحزاب في لبنان» تحدّث فيها أربعة محاضرين معروفين هم: د. أنطوان مسرّة، د. رزق زغيب، د. طوني عطالله ود. وليد صافي. وأدار الندوة المحامي أمين بشير.

وعلق على الندوة كل من: د. عصام سليمان ود. شكري صادر ود. فيليب سالم.

(الناشر)

قانون للأحزاب السياسيّة اللبنانيّة يوفر المساءلة والمحاسبة

المحامي أمين بشير

في لبنان، تعد الأحزاب السياسية جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والسياسي، فهي ليست مجرد تجمعات تنظيمية، بل هي مرآة للتنوع الثقافي والديني والفكري في البلاد. فكل حزب، بما يحمله من أفكار ومصالح، يمثل شريحة معينة من المجتمع اللبناني ويعكس تاريخها وتجاربها وتطلعاتها المستقبلية. هذا التنوع، رغم غناه وإبداعه، يفرض تحديات كبيرة على الاستقرار السياسي، إذ غالباً ما يؤدي إلى صراعات ومصالح ومواقف متباينة تصعب على الدولة تحقيق وحدة سياسية واضحة.

من أبرز التحديات التي تواجه الأحزاب اللبنانية غياب إطار قانوني صارم ينظم عملها، بما في ذلك تمويلها، تنظيم هيكلها الداخلية، وضمان شفافية عملياتها الانتخابية



المحامي أمين بشير

والسياسية. هذا الفراغ القانوني يفتح الباب أمام ممارسات غير منظمّة، ويحد من قدرة المواطنين على مساءلة الأحزاب ومحاسبتها عند الحاجة. ومن هنا تتبع الحاجة الملحة لوضع قانون أحزاب واضح ومحدد، يضع معايير دقيقة لكل ما يتعلق بنشاط الأحزاب ويضمن التزامها بالقواعد الديمقراطية الأساسية.

إن إنشاء قانون للأحزاب في لبنان لن يقتصر على مجرد تنظيم العمليات الإدارية والسياسية، بل سيشكل خطوة استراتيجية لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي. فهو يوفر آليات واضحة للتمويل والمساءلة، ويضمن شفافية أكبر في العلاقات بين الأحزاب والمواطنين. كما أن تطبيق مثل هذا القانون سيساهم في الحد من التجاذبات السياسية الحادة ويعزز من ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية، ويحوّل الأحزاب إلى أدوات حقيقية للمشاركة الوطنية البناءة، لا مجرد أدوات لتثبيت النفوذ أو حماية المصالح الضيقة.

بالتالي، يمثل قانون الأحزاب ليس فقط ضرورة تنظيمية، بل أيضاً فرصة لإعادة بناء الثقة بين المواطنين والطبقة السياسية، ولتأسيس بيئة سياسية قائمة على الشفافية والنزاهة، وهو ما يعزز قدرة لبنان على مواجهة تحدياته الداخلية والخارجية، ويضعه على طريق النمو السياسي والاجتماعي المستدام.



توقيع كتاب:
«فيليب سالم عمر في الدفاع عن لبنان»
وندوة حول:
«قانون جديد للأحزاب في لبنان»
بدعوة من:
«مقيمون ومنتشرون من أجل لبنان»

افتتح المسؤول الإعلامي في جامعة «سيدة اللويزة» - ذوق مصبح ماجد بوهدير، الندوة المزدوجة: توقيع كتاب «فيليب سالم: عمر في الدفاع عن لبنان»، وندوة حول «قانون جديد للأحزاب في لبنان» والتي دعت إليها «مقيمون ومنتشرون من أجل لبنان» (NDFL). واعتبر بوهدير ان «الجامعة تجمع كل الوطن وكل الأصدقاء واليوم صاحب الدعوة هو صديق الجامعة البروفسور فيليب سالم الذي نقدره ونفخر به، وهو مثال ناصع عن المواطنة المستتيرة».

وأكد ماجد بوهدير ان الدكتور فيليب سالم شخصية لبنانية هامة ومبدعة، ليس فقط هو مبدع في الطب بل مبدع أيضاً فكرياً وكلمةً. ودعا الدكتور سالم لتسلم المنبر والقاء كلمته.

علمًا ان المحامي أمين بشير أدار الندوة حول «قانون جديد للأحزاب في لبنان».

فيليب سالم: في هذه الجامعة ينبثق فكر لبنان ونحن ندعم هذا الاتجاه

د. فيليب سالم

وجّه فيليب سالم شكره الى جامعة سيدة اللويزة التي تحتضن للمرة الثانية، خلال تولّي الأب الرئيس بشارة الخوري رئاسة الجامعة، ندوة دعا اليها الدكتور سالم، الذي أكد دعمه المطلق لجامعة سيدة اللويزة.

أضاف: إن لجامعة سيدة اللويزة مكانة خاصة في قلبي لأنها تشدّد وتركّز على الفكر اللبناني. لبنان الذي ننتمي اليه هو دولة مهمة جدًّا في العالم. ولشعب لبنان تاريخ طويل أفرز مقيمين بارزين مثلما أفرز الانتشار اللبناني الكبير في العالم. اللبنانيون هذا الشعب العظيم والعنيد والمتمرّد على الصعاب. لبنان ليس بلدًا كأى بلد آخر. انه لفخر لنا ان نكون لبنانيين أولاً.



د. فيليب سالم

في هذه الجامعة ينبثق فكر لبنان ونحن ندعم هذا الاتجاه، لأن هذا هو لبنان الشعب والأرض والجبال والوهاد والعظمة.

أضاف سالم: اليوم دعونا لعقد ندوة حول «قانون جديد للأحزاب في لبنان» لأنه ليس عندنا في لبنان قانون للأحزاب، مع الأسف الشديد، بل عندنا فقط قانون للجمعيات. وهذا القانون يتمدد الى مساحة الأحزاب.

أضاف سالم: في حال عدم وجود قانون للأحزاب، فإن خطرًا يُحدق بلبنان ومستقبله. لانه من غير المسموح أن يكون هناك أحزاب عندنا لا تؤمن بسيادة واستقلال لبنان. ومن غير المقبول قيام تجمّعات سياسية تتموّل من الخارج، ومن بلاد غير هذه البلاد، وتؤسس ميليشيات لتحطّم لبنان. لقد آن الآوان، أن يأخذ اللبنانيون مستقبلهم بأيديهم ولا يتكلوا على الدول الأجنبية. يجب علينا نحن اللبنانيين أن نبني دولتنا. كانت الحرب مسؤوليتنا وبناء السلام هو أيضًا مسؤوليتنا وليست مسؤولية الدول الأخرى. نحن مسؤولون لأنه لم يكن عندنا ولاء لهذا اللبنا العظيم. نحن نريد أن نفتح مسارًا يؤدي الى قانون جديد للأحزاب في لبنان، وقد اخترنا اليوم خبراء في هذا الموضوع ليبحثوا خلال ندوة حول قانون جديد للأحزاب في لبنان كل التفاصيل والتجارب، ويقترحوا الأنسب والأفضل والأكثر سيادية وعزّة للبنان.



الدكتور سالم مرحبًا بالأب بشارة الخوري: الوطن يحتاج اليوم لرجال تشبهك

د. فيليب سالم

يحضرنني في هذا الوقت الكثير من الأوقات التي قررنا وقررت التشبيك بها مع سائرين على نفس الدرب لا بل الرسالة التي من خلالها نريد خدمة وطننا الحبيب وناسه.

إن لقاءنا اليوم في حاضرة هذه الواحة اللويزية، ليس اللقاء الأول. لكن هذه المرة مختلفة...

تتواصل مع رئيس جامعة تقف على صهوة ثلاثة قرون من الرسالة التعليمية التي أقرها مجمع اللويزة عام ١٧٣٦ فإذ به يجعلك مطمئن وتفتخر أن شبابنا ومستقبلنا بألف خير.

يضع مبضع رسالته التربوية، الثقافية، المجتمعية، الوطنية، في تواؤم مع مبضع الطب الذي أمتنه، ويشق رحاب قدسية هذا المكان كي يكون رافعة لكل مبادرة بنيان وقيمة مضافة، كما هو هدف لقائنا اليوم.



سالم ورئيس جامعة
سيده اللويزة

يحمل راية البناء المتكامل للإنسان الذي هو مثالٌ له، في جبلة، قيمه، فكره، رؤيويته، تصميمه، إرادته، تربيته، عصاميته، مواطنته والأكثر إيمانه بأن بركة الله لأرضنا وتاريخها هي الأمانة الكبرى.

إسمح لي أبتِ الحبيب لا أن أشكرك بإسمي وبإسم أصدقائي الحاضرين والغائبين، ولكن أن أشكر الله عليك، لأنك خير رسول، مؤتمن، أخ، صديق، وأكثر.

الوطن يحتاج اليوم لرجالٍ تشبهك.

أن تحمل اسم رئيس الجمهورية الأول بعد الإستقلال، الذي تمّ جلاء جميع الجيوش الأجنبية على عهده في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ وهو ما تخلّده اللوحة التي على مرمى نظرة منا في الوادي المجاور، لهي العلامة أنك في ما تقوم به هنا نيابة عن الدولة زارعاً بذور الإستقلال الحقّة في نفوس شبابنا، مساهماً بجلاء جيوش الخنوع والتحديات التي تحاول طمس الثقة بمستقبلهم.

إسمح لي مستأذناً من تواضعك أن أطلق عليك لقب فخامة المثال الذي نحتاج إليه قائداً، قبطاناً وأكثر،

رئيس جامعة سيّدة اللويزة الأب الدكتور بشارة الخوري، أرجو منك الترحيب بنا في بيتنا الدائم!



الأب بشارة الخوري
رئيس جامعة سيدة اللويزة خلال ندوة
«مقيمون ومنتشرون من أجل لبنان»:
فيليب سالم أكبر من طيب
وأبعد من مواطن... ومعلم للإبداع

الأب بشارة الخوري

رحّب رئيس جامعة سيدة اللويزة الأب بشارة الخوري باستضافة حلقة (قانون جديد للأحزاب في لبنان) بدعوة من (مقيمون ومنتشرون من أجل لبنان)، مثنياً كل «فكرة جديدة»، لأن المشروع الذي يدوم هو الذي يربّي رجالاً ونساءً الغد.

وقال ان جامعة سيدة اللويزة ترحّب كذلك بالدكتور فيليب سالم، وبتوقيعه الكتاب الجديد: (فيليب سالم: عمر في الدفاع عن لبنان) في إحدى قاعات الجامعة.

وانطلق رئيس الجامعة بكلمته من ثلاث نقاط أساسية:



رئيس جامعة سيدة اللويزة
الأب بشارة الخوري

١ - ان فيليب سالم أكبر من طبيب وأبعد من مواطن، وهذا ما رأيتُه وتأكَّدتُ منه في لبنان وأميركا. هو رجل معروف في الأوساط اللبنانية والأميركية بصدقه ومعرفته وسموِّ دوره.

أضاف رئيس جامعة سيدة اللويزة: «اكتشفت مع فيليب سالم في هيوستن بالولايات المتحدة الأميركية، أنك في «بطرام» في لبنان». (بطرام بلدة فيليب سالم). وضيف: شخصية فيليب سالم تعكس صورة ما، تحاول أن تطبِّقه مع شبابنا وصبايانا، بالانتماء الى الوطن والقضية. ووجه الأب الرئيس بشارة الخوري شكره للدكتور سالم، لأنه «حوّلت إبداعك الى درس، وقد علّمت الإبداع...». وأكد أن الشجرة (يللي بتنسى شلوشها تيبس)...

٢ - قانون جديد للأحزاب في لبنان: نحن نتمنى ذلك في جامعتنا (الـNDU) لأننا نعيش هذا الأمر، يقول الرئيس الأب بشارة الخوري. نحن الجامعة الوحيدة التي أجرت انتخابات للطلاب رغم كل ما حصل في لبنان ونتحمل كل النتائج والعواقب. إن فرحتنا كبيرة لأننا نعرف كيف نتعامل مع قانون جديد للانتخابات في جامعة تضمّ آلاف الطلاب يمثلون اتجاهات مختلفة. لقد اكتشفنا أن جامعة سيدة اللويزة هي عالم صغير عن لبنان. و«إذا بدكم تبينوا وطن لازم نعيش تجربة الانتخابات في الجامعة أولاً، وتجري انتخابات بجامعة يعني ان لبنان بألف خير». فالجامعة ليست لنا، الجامعة لكل الناس الذين يحبّون الوطن ولكل لبنان. وعندما أقول (نحن قيّمون على مستقبل وطموحات شعبنا) يعني أن الطاولة الحضارية للمنتدين حول قانون جديد

للأحزاب مهمة جداً... وندعو الحكومة بالمناسبة الى سنّ قانون لانتخاب المغتربين اللبنانيين
لقول كلمة الحق وكلمة الحرية والسيادة.

ورأى الأب الرئيس ان الندوة في الجامعة «جاءت في وقتها»... و(الله ينجينا من ثورة الطلاب والشعب)
ولا يحقّ لأحد التحكّم بمصير الشعوب.

وختم قائلاً: نحن نفكر بعقل سليم وبأفكار بناءة ولذلك لا نستغرب ان تكون جامعة سيدة اللويزة في
الطليعة: طليعة الحرية والانتخابات الحرّة، والشباب والشابات الأحرار. هي كلمة حق.



كتاب

«عمر في الدفاع عن لبنان» لفيليب سالم: أفكار تزرع الأمل عند اللبنانيين وتعيد اليهم معنى الرسالة الإنسانية

أسعد الخوري

«عمر في الدفاع عن لبنان»، وعمر في الدفاع عن الحقيقة والدفاع عن القضايا الإنسانية المحقّة... والدفاع عن حق الانسان في الحياة.

هذا هو البروفسور فيليب سالم، طبيب وكاتب. نادراً ما يكتب الأطباء افتتاحيات سياسية في صحف (بالعربية والأجنبية)، أو يلقون خطاباً في مناسبات وطنية، ومقابلات في محطات إذاعية وتلفزيونية في العالم، بينها محطات تلفزيون بارزة في الولايات المتحدة الأمريكية.

قلمٌ بيد، ومبضعٌ في اليد الثانية. وطروحات متقدمة حول الثورة والمجتمع المدني. واقتراح حلول واقعية بأن «يتولى المجتمع المدني مهمة التغيير في لبنان عبر قيامه بعمل كبير وبشكل منظم ودقيق ولا عنفي...».



فيليب سالم يوقع كتابه
ويبدو أسعد الخوري

«عمر في الدفاع عن لبنان» كتاب جديد لفيليب سالم. كتاب يحمل في طياته افتتاحيات له، ومقالات عديدة عنه وعن كتبه بقلم كتّابٍ معروفين.

في إحدى افتتاحياته (في مسألة الحوار والسلاح - النهار في ٢٠ أيار ٢٠٢٥) يتحدث فيليب سالم عن قضية الساعة اليوم، أي مسألة «توحيد البندقية» وحصر السلاح بيد الجيش اللبناني، حيث يدعو «حزب الله» الى التخلّي عن مشروعه المرتبط بايران. وهو يوضح موقفه من الوضع الراهن مؤكداً ان اللبنانيين يعتبرون عناصر «حزب الله» في لبنان «أهلنا، نتشارك معهم الأرض والمستقبل...»، لكن سالم يطلب منهم «العودة الى البيت، العودة الى لبنان»...

ويرى سالم في افتتاحيته ان «ما نخافه على لبنان، هو أن اللجوء الى الحوار قد يضعف صلابة الموقف اللبناني ويضعف هيبة الحكم...»، ويتخوّف من أن يؤدي الحوار، أو الخوف من الفتنة الى تأخير تطبيق القرار ١٧٠١، وعندها يخسر لبنان ثقة العالم واحترامه، واعتباره «دولة فاشلة»!

«وماذا لو تكلم لبنان؟» يقول أنه بعد كل هذه الحروب وهذا الدمار، لا نريد فقط «وقفاً لاطلاق النار، نريد تسوية سياسية تقودنا الى السلام والاستقرار الدائمين». ويؤكد فيليب سالم في مقاله: «نريد السلام الذي ليس بعده حروب. ونصل الى هذا السلام بتطبيق ثلاثة بنود: أولاً، العودة الى اتفاق الهدنة والى الدستور. ثانياً، تجريد السلاح من جميع الفئات اللبنانية وغير اللبنانية، وحصر السلاح في يد الدولة اللبنانية. ثالثاً، وهو الأهم، تجفيف المال والسلاح المتدفقين من ايران ودول أخرى الى هذه الفئات.»

حياد فاعل

فيليب سالم هو أول مفكر في لبنان يدعو إلى «الحياد الفاعل» (جريدة «النهار» اللبنانية في ١٢/٦/٢٠٠٨). وهو يقول: «أنا لا ندعو إلى حياد لبنان في الصراع بين العرب وإسرائيل، بل ندعو أن يلتزم لبنان في هذا الصراع ما يلتزمه جميع العرب، وألا يكون هذا الصراع كله على حسابه».

وعى سياسي وفكري في كتابات فيليب سالم. هو يحاول توعية اللبنانيين، وإدراك حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق كل مواطن في الحفاظ على تراب وطنه. والمجتمع المدني، برأي سالم، هو البديل الطبيعي لمفهوم «التوارث السياسي» القائم في لبنان. هذا «التوارث» لم تخرقه حتى الآن أصوات الدعوة إلى التغيير الحقيقي لا الشكلي.

وفي زمن تتعطش فيه الأجيال الجديدة الساعية إلى التغيير في السياسة كما في كل ميادين الحياة، إلى كلمات وأفكار تزرع فيهم الأمل وتعيد اليهم معنى الرسالة الإنسانية، فإن كلمات وأفكار سالم تحمل الكثير من المفاهيم والوصايا الفكرية والأخلاقية التي تعبّر عن جوهر لبنان الحضاري ودور الإنسان في لبنان، وفي هذا الشرق المضطرب الذي يغلب عليه القلق على المستقبل.

ويتوجه فيليب سالم إلى الأجيال الجديدة ليقول: «إن الإبداع في العمل ليس ممكناً إن لم تحبّ عملك. فالحبّ هو القوة التي تحوّل العمل من شيء تقوم به، ويبقى خارجك، إلى شيء تقوم به ويصبح هو أنت.»

وحول النجاح والفشل، هناك نظرية رائعة وعملية للدكتور سالم. «تعلمت أن الطريقَ الى النجاح تمرّ دائماً بالفشل. لذا فالذين يخافون الفشل، لا يتمكّنون من صنع النجاح». ويتابع: «ليس مهماً نوع العمل بقدر ما هو مهم أن تملأ هذا العمل بالحبّ وتسكب فيه من نفسك.»

في حفل تخريج طلاب جامعيين، يدعو فيليب سالم «للتمرد على الجهل» لأن «الجهل» هو جهل سياسي واجتماعي، فيما نحن جميعاً، وليس الخريجين فقط، بحاجة الى «أمل».

«أزرعوا لبنان في العالم» يقول سالم: إنه دور كل لبناني مقيم ومنتشر. لأن لبنان قيمة إنسانية وحضارية. هكذا يهزّ لبنان العالم ويدعوه الى فهم الحقيقة والخير والحقّ والجمال. يؤكد الدكتور سالم: «ان وطني لن يموت. هذا وطن متجذّر في التاريخ ومتجذّر في انتشاره في العالم. متجذّر في انسانيته العنيد والمتمرد. في انسانيته الذي يحبه حتى الثمالة. لقد مرّت على هذه الأرض جيوش كثيرة ثم رحلت وبقي لبنان. مرّ عليه موت كثير وبقي حياً.»

لبنان باقٍ ما بقي أرزُه، وخالدٌ مدى الأزمنة!



كتاب: «فيليب سالم: عمر في الدفاع عن لبنان».

٢٤٦ صفحة من القطع الكبير.

طبعة أولى ٢٠٢٥ - مكتب الشرق الأوسط للإعلام.

ندوة «مقيّمون ومنتشرون
من أجل لبنان»
حول قانون جديد
للأحزاب في لبنان

جامعة سيدة اللويزة
ذوق مصبح ٢٠٢٥/٧/١٧

الأحزاب في لبنان: عراقلة الاختبار التاريخي وكوارث بيوتات سياسية جديدة

د. أنطوان مسرّه

كثير من المذاهب كزجاج النافذة،
تري الحقيقة من خلالها، ولكنها تفصلنا عن الحقيقة.
جبران خليل جبران

لن ندخل في أبحاث ونقاشات وسجلات تكرارية حول الأحزاب
في لبنان وهي واردة في العديد من المؤلفات. الحاجة إلى
استخلاص العبر والتوجهات التطبيقية انطلاقاً من الاختبار
اللبناني بالذات المتراكم وفي سبيل بناء رؤية مستقبلية تطبيقية.

ورد خلال إطلاق «حركة الاستقلال الثالث» في متحف سرسق
سنة ٢٠٢٤، في مداخلة الدكتور فيليب سالم: «ضرورة التغيير
في الذهنية السياسية». يعني ذلك المقاربة الفكرية العلمية
للمؤسسات الدستورية ولسلوكيات لبنانية في حياتنا العامة.
تتعلق تالياً «حركة الاستقلال الثالث» في الندوة حول الأحزاب
من ثلاثة اعتبارات متكاملة:



د. أنطوان مسرّه

الفاعلية: ان فاعلية الديمقراطية مرتبطة بالأحزاب والقوى السياسية والتزام المواطنين في الحياة العامة.

الاختبار: ان التجربة الحزبية اللبنانية التاريخية، المتراكمة منذ إعلان دولة لبنان الكبير في أول أيلول ١٩٢٠، هي ريادية، لبنانياً وعربياً، بالرغم من بعض التشكيك والتعميم، استناداً إلى دراسات عديدة حول الأحزاب في لبنان، على مستوى عالمي ومقارن. تنطلق الندوة من رصد لأبرز الإنتاج البحثي والتطبيقي المتراكم والذي ربما غاب عن ذاكرة اللبنانيين.

توجهات مستقبلية: هدف الندوة، من خلال مشاركين مشهود لهم في الدراسات التطبيقية والمشاركة في الحياة العامة، إلى استخلاص توجهات في التصويب والرؤيا والعمل المستقبلي.

– ١ –

المدارس الفكرية في مقارنة البنية السياسية اللبنانية

تعود جذور توجهات بحثية بشأن الدستور اللبناني والكيان وشروط الحوكمة والتغيير والقوى السياسية في بنيات ذهنية لبنانية تتطلب مراجعة بالعمق وتقويم:

١. الاغتراب الثقافى *aliénation culturelle*: البنيات الذهنية في لبنان متأثرة بالأنماط العامة في البناء القومي *nation building* وتعتبر البنية الدستورية اللبنانية هجينة وغريبة عن السياقات السائدة. يلتقي هذا التوجه مع مقولة صهيونية متكررة: «لبنان خطأ تاريخي وجغرافي»! إنها مقارنة يعقوبية *jacobine* لمجمل البناء الدستوري اللبناني. لن نذكر المؤلفين اللبنانيين والعرب والأجانب الذي كتبوا، ويكتبون، في هذا السياق. هؤلاء المؤلفون بالرغم من حسن النية، أصبحوا يشكلون خطراً على مجمل

المسار الفكري اللبناني. أنهم يزعمون شرعية *légitimité* الكيان اللبناني في الإدراك الجماعي. أصبحت كتاباتهم نمطية اجترارية مملّة تكرارية وبدون أدنى فاعلية منذ ١٩٢٠ على الأقل.

٢. الأيديولوجيون في العصرية: هؤلاء ينطلقون من أيديولوجية في العصرية والاندماج القسري والوحدة والعلمنة على نمط فرنسا وبعض البلدان الغربية. إنهم لا يميّزون بين التعددية بالمعنى الديمقراطي العام والتعددية الثقافية: دينية، لغوية، عرقية، اتنية...، التي تتطلب سياقات خاصة في الإدارة الديمقراطية. إنهم يتجاهلون أن المجتمعات العربية بالذات أدارت تعددية نسيجها الاجتماعي طوال قرون بأشكال متعددة وقابلة للعصرية واستناداً الى نظرية حقوقية في التعددية الحقوقية *pluralisme juridique*.

٣. الجهل: لم يطلع أكثر الكتاب على الدراسات العالمية والمقارنة، بخاصة منذ سبعينيات القرن الماضي، حول مجتمعات عديدة وأنماط بنائها الدستوري في الإدارة الديمقراطية للتعددية الثقافية. وما هو بالغ الخطورة يتعامل بعضهم مع هذه الدراسات للمخادعة والتلاعب بالتعددية لضربها من خلال مقولات وممارسات في التعطيل والمحاصرة والحصص والأحجام...!

٤. المدرسة العقلانية في السياسة اللبنانية: أي مدرسة فكرية سياسية لبنانية ولبنانياً وعربياً بعد طول الاختبار والمعاناة؟ انها المدرسة العقلانية التي تعود جذورها إلى الآباء المؤسسين منذ كاظم الصلح وبيانه الشهير «بين الاتصال والانفصال» سنة ١٩٣٦، ودستور ١٩٢٦، وميشال شيجا، وميثاق ١٩٤٣، وميثاق الطائف ١٩٨٩... يوجز منطلقات المدرسة العقلانية في البنيان الدستوري اللبناني حسن صعب الذي أسس الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية.

-٢-

الاختبار الحزبي التاريخي لبنانياً وكوارث بيوتات سياسية جديدة

إن الأحزاب اللبنانية عريقة وتحمل تراثاً متراكماً لبنانياً وعربياً في الدفاع عن الحريات والاستقلال والمقاومة الوطنية ونشر القيم الديمقراطية ١. إن الأحزاب الموصوفة «بالتقليدية» أو «الطبقة السياسية» ليست إطلاقاً مصدر الكوارث في لبنان. الأحزاب الموصوفة «بالتقليدية»: الكتائب، الحزب التقدمي الاشتراكي، حركة أمل، الوطنيون الأحرار، الحريرية وبيت الوسط (النابع من الثوابت الإسلامية)، والقوات اللبنانية النابعة من حزب الكتائب أساساً... لها شهدائها دفاعاً عن الاستقلال والحريات... إن اتهام الأحزاب «التقليدية» و«الطبقة السياسية» والتعميم هو مؤشر لنكران جميل لبنانيين تجاه شهداء لبنان. هل يستحق اللبنانيون في ثقافتهم السياسية شهداءهم؟

يكن منبع الكوارث في لبنان من تنظيمات طارئة على الكيان اللبناني وغريبة تماماً عن تراثه المتراكم. تتبع كوارث لبنان من اثنين أو ثلاثة بيوتات سياسية مارست وتمارس الدعارة في العلاقات الدبلوماسية منذ اتفاقية القاهرة سنة ١٩٦٩ التي تم إلغاؤها في المجلس النيابي ثم اتفاقية القاهرة متجددة في ٢٠٠٦/٢/٦. الأحزاب اللبنانية الموصوفة بالتقليدية هي أحزاب استقلالية. لها مساؤها وانحرافات، كما في كل عمل سياسي ٢، ولكنها تعرف حدودها وحدود لبنان دستورياً وسياسياً وتدرک توازنات لبنان ودوره العربي والعالم!

ما معنى حزب سياسي؟ إن غياب ثقافة الدولة في لبنان هو الذي يحمل البعض على دراسة قوة أو قوى سياسية تحولت إلى دولة رديفة تطغى على الدولة الشرعية. إن أي قوة سياسية لها جيشها

ودبلوماسيةيتها لم تعد حزباً سياسياً. يمكن لحزب سياسي أن يستلم الحكم مباشرة ويخضع للمساءلة والمحاسبة. أما الدولة الرديفة في جيشها ودبلوماسيةيتها الخاصة وإعلانها الحرب والسلم فلم تعد حزباً سياسياً ولا تُدرس في سياق الحزبية اللبنانية بل كواقع تقسيمي في دولتين يتطلب المعالجة. يندرج ذلك في دراسة انتروبولوجيا الدولة في التاريخ والقانون ومثاقفة الدولة ودولنة المواطنة في الثقافة السياسية اللبنانية.

ان الحزب الذي قد ينشأ كحزب، ثم يتحوّل الى دولة رديفة مع جيش نظامي ودبلوماسية خاصة هو في علم السياسة والقانون حركة انفصالية لا تعلن عن ذاتها انفصالية بسبب الاستحالة الواقعية في الانفصال.

عندما اضطرت بعض قيادات حزبية لبنانية موصوفة «بالتقليدية» و«بالطبقة السياسية»، إلى التواصل أو التعاون مع سلطة احتلال مباشر أو بالوكالة ولكنها عبّرت عن استقلاليتها اللبنانية أدى ذلك إلى تصفيتها! نعني كمال جنبلاط بعد الاجتماع الصاحب مع حافظ الأسد، والامام موسى الصدر ولبنانيته العريقة، وبشير الجميل بعد اجتماع مع الاحتلال الإسرائيلي، ورفيق الحريري بعد اجتماع مهين مع قيادات سورية... أما في الحالة الراهنة في دولتين في لبنان وكارثة ٢٠٢٤ يستمر صمت مدوي وتواطئ من قبل جهات لم تعد حزبية - في مفهوم الحزب - بل انفصالية عن لبنان الدولة والكيان والتراث والخبرة التاريخية المتراكمة.

-٣-

شروط التغيير والنهوض في الأحزاب اللبنانية

نبحث هنا في الأحزاب اللبنانية التي تتصف بصفة الأحزاب وليس أي قوة سياسية أنشئت ووصفت نفسها كحزب وتحوّلت إلى دولة رديفة وجيش رديف ودبلوماسية رديفة.

١. العمل على تضامن الأحزاب والقوى الموصوفة بالتقليدية في سبيل الاستقلال الثالث واستعادة لبنان الدولة والسيادة نقيضاً لممارسات التموضع والتذاكي والتكاذب والشطارة والمعيشية اللبنانية... إنها الأحزاب اللبنانية الأصيلة: الكتائب، الأحرار، التقدمي الاشتراكي، القوات اللبنانية التابعة أساساً من حزب الكتائب، المستقبل، أمل...

٢. تجنب التسلّط الحزبي *partitocratie* بفضل استعادة التوازن مع النقابات والتنظيمات المهنية اللبنانية التي تتمتع بتاريخ عريق لبنانياً. ثم استتباع القوى النقابية والمهنية وضرب استقلاليتها من قوى الاحتلال المباشر أو بالوكالة منذ ١٩٨٠ على الأقل ٣.

٣. قوانين الانتخاب: معالجة سلبيات قوانين انتخابية نقلت لبنان من تحالفات عابرة للطوائف *alliances* إلى كتل نيابية *blocs* 4.

٤. الدور السياسي التثقيفي للأحزاب اللبنانية والالتزام الحزبي المستنير: الحاجة إلى استعادة قيم لبنان التأسيسية ومرجعية الدولة المركزية من خلال دورات تثقيفية في الأحزاب اللبنانية الموصوفة بالتقليدية ومن خلال البلديات والجمعيات الأهلية والمؤسسات التعليمية الجامعية والمدرسية.



1. Kay Lawson, ed., Political Parties and Democracy, Praeger, 5 vol., 2010, and vol. 5., The Arab World, Saad Eddine Ibrahim and Kay Lawson, ed.: Antoine Messarra, "The Lebanese Partisan Experience and Its Impact on Democracy", pp. 27-46.
والنص الأصلي باللغة العربية: أنطوان مسرّه، «التجربة الحزبية اللبنانية في إطارها العربي»، 2007، 20 ص، 208/06
Michael Suleiman, Political Parties in Lebanon (The Challenge of Fragmented Political Culture), Ithaca, New York, Cornell University Press, 1976, 326 p.
أنطوان مسرّه (إشراف)، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان (التزام واستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل)، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي
جزءان رقم 6 و 8، المكتبة الشرقية، 1996-1998، KAS الدائم، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور
2. Roberto Michels, Les partis politiques (Essai sur les tenances oligarchiques des démocraties), Flammarion, 1914.
٣. أنطوان مسرّه (إشراف)، النقابات والهيئات المهنية في لبنان (استراتيجية مشاركة وديمقراطية اجتماعية)، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي
الدائم، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور KAS، المكتبة الشرقية، جزءان، رقم ١٢ و ١٥، ١٩٩٩-٢٠٠٠.
4. Antoine Messarra, « Minorités associées et dissociées ! Loi électorale : Quelles alliances politiques transcommunautaires », ap. A. Messarra, Comprendre Michel Chiha et la Constitution libanaise, Chaire Unesco d'études comparées des religions, de la médiation et du dialogue-USJ, 192 p., pp. 115-124.

لمزيد من التفاصيل

- أنطوان مسرّه (إشراف)، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان (الالتزام واستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل)، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم
الأهلي الدائم، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، جزء ٦، المكتبة الشرقية، ١٩٩٦، ٥٩٠ ص. وفي هذا الكتاب:
 - عصام سليمان، «الكتل النيابية في لبنان»، ص ٤٠٣-٤٢٩ وجدول ص ٤١٠.
 - واصف الحرکه، «الأحزاب والقانون»، ص ٤٣٩-٤٤٤.
 - طارق زياده، «الإشكالية القانونية للأحزاب»، ص ٤٤٥-٤٤٨
 - شوكت اشتي، «التربية الحزبية السياسية في لبنان»، ص ٤٤٩-٤٦٠، «وحقوق الأعضاء في الأحزاب السياسية اللبنانية»، ص ٤٦٥-٤٧٤.
 - طوني جورج عطالله، «استقصاء حول الأحزاب في لبنان ومقالات»، الباب الثالث، ص ١١٧-٣٠٨.
- أنطوان مسرّه (إشراف)، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والالتزام، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بالتعاون مع مؤسسة
كونراد أديناور، جزء ٨، المكتبة الشرقية، ١٩٩٨، ٢٩٠ ص. وبشكل خاص في هذا الكتاب:

- George Assaf, "Le cadre juridique qui commande la vie politique au Liban", vol. 2, pp. 109-115 - جورج ناصيف، «الأحزاب اللبنانية المأزومة: كيف تنتقل إلى السياسة الواسعة الأفق»، ص 123-129.
- عصام سليمان، التحالفات والنزاعات والتعاون بين الأحزاب: أطر التغيير السياسي»، ص 143-151.
- داوود الصايغ، «هيئات الطوائف والقوى السياسية: البحث عن حدود»، ص 167-172.
- سعود المولى «هيئات الطوائف والقوى السياسية: البحث عن حدود»، ص 173-191.
- عصام خليفه: «الهيئات النقابية كقوى ضاغطة»، ص 193-198.
- غسان صليبي: «الاتحاد العمالي العام كقوة نقابية ضاغطة»، ص 199-213 .

- Antoine Messarra, « La régulation des partis politiques par la justice constitutionnelle. Essai de synthèse. Etude de cas et perspectives pour le monde arabe », Annuaire du Conseil constitutionnel, Liban, 2013, vol. 7, pp. 179-212. Communication au Congrès organisé par le Ministère des Affaires étrangères de Roumanie, la Commission du Venise et le Conseil de l'Europe sur le sujet : « Les partis politiques : Facteurs clés dans le développement des sociétés démocratiques », Bucarest, 18-19/10/2013, et bibliographie pp. 208-212.
- Kay Lawson ed., Saad E. Ibrahim ed., Political parties and democracy, Praeger, 5 vol., 2010, and vol. 5: The Arab World (Political Parties in Context) and A. Messarra, The Lebanese Partisan Experience and Its impact on Democracy", pp. 27-45.
- Suleiman M., 1976, Political parties in Lebanon (The Challenge of Fragmented Political Culture), Ithaca, New York, Cornell University Press, 326 p.
- Pierre Robert Baduel, dir., Les partis politiques dans les pays arabes, 2 vol., Edisud, 1998.
- « Les partis politiques dans la gouvernementalisation de l'Etat des pays arabes », Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, no 81-82, 1998, pp. 9-54.
- Leonard Bindern, ed., Politics in Lebanon, New York – London – Sydney, John Wiley and Sons, Inc., 1966, 346 p., notamment:
- Arnold Hottinger, "Zu'ama' in Historical Perspective", pp. 85-106.
- Labib Zuwiyya-Yamak, "Party Politics in the Lebanese Political System", pp. 143-166.
- Hassan Saab, «The Rationalist School in Lebanese Politics», pp. 271-282.
- Pierre Rondot, "The Political Institutions of Lebanese Democracy", pp. 127-142.

ملحق

«إنني أتر أن أعيش في كوخ داخل وطن لبناني مستقل من أن أعيش مستعمراً في امبراطورية عربية».

رياض الصلح، جريدة العهد الجديد، ١٩٢٨/١/٢٦.

لبنان أكثر من دولة، إنه بلد أعظم تنوع ثقافي، وكان يمكن أن يكون أكثر غنى، وبما لا يقاس، لو أنه عرف نفسه. كان بوسعه حقاً أن يعطي العالم أمثلة، وأن يكون وطن التوفيق بين الثقافات، ورمزاً ضرورياً أكثر من مفيد، لأنه إنساني حقاً، ولكننا أعطينا معنى جديداً للمساكنة الإنسانية، وقدمننا للمجتمع الحديث مثلاً عن جماعة مختلفة، ليست مجرد حشد من الأفراد على الطريقة الغربية، بل تجمعاً من الثقافات، أو قل «عصبة أمم» صغيرة.

كمال جنبلاط

كتاب «من أجل لبنان»

لبنان وجد لأكي يكون بلد العقل، بلد العقلانية - أثينا هذه البقعة من الشرق. ولنترك لسوانا أن يتلهم أو يجازف بلعب دور أسبارطة Sparte فهو ليس دورنا في الواقع، ان نفوسنا تعبت - عبر التاريخ - من تشخيص أدوار الأباطرة أو من تقليد دون كيشوت Don Quichotte...

كمال جنبلاط، «لبنان في واقعه ومرتجاه»

محاضرات الندوة اللبنانية، ١٩٥٦/١٢/١٠

يقول الامام موسى الصدر في كلمة في القاهرة سنة ١٩٧٨: «سلام لبنان هو أفضل وجوه الحرب مع إسرائيل...».

الامام موسى الصدر

مسيرة الامام موسى الصدر،

بيروت، دار بلال، ٢٠٠٠، ١٢ جزء، جزء ٧، ص ٩٨

«لا حل في لبنان إلا بإقامة الشرعية، ولا شرعية إلا بتدوين الدويلات أيًا كانت صيغتها وشكلها وفعالها»

الامام موسى الصدر، ١٩٧٨/٧/٣٠

استقلال لبنان الثالث في الوطن النهائي الأحزاب اللبنانية وموجبات النهوض الاختبار التاريخي والآفاق المؤسسية والثقافية والتغيير د. طوني جورج عطاالله

الاختبار التاريخي ١٩٢٠-٢٠٢٥ للبنية الحزبية في لبنان
وشروط الاستمرارية
أ. د. طوني جورج عطاالله
عميد المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية
والإدارية والاقتصادية في الجامعة اللبنانية (٢٠١٤-٢٠٢٠)

في كتاب: أنطوان مسرة وآخرون، الأحزاب والقوى السياسية
في لبنان: إلتزام و استراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل،
المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، المكتبة الشرقية،
١٩٩٦، ٥٩٢ ص.

يتضمن نتائج بحث جماعي، ومقابلات مع ١٥ مسؤولاً في قوى
سياسية، الفصل الثالث، ص ١١٥-٣٠٦، وأعمال الندوتين ١٠
و ١١ اللتين نظمتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم
بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور. شارك في هذا العمل ٢٧



د. طوني جورج عطاالله

باحثًا و١٥ قياديًا من الأحزاب السياسية، كما جمعت الندوتان أكثر من ٢٠٠ أكاديمي ومسؤول سياسي وفاعل اجتماعي من مختلف المناطق اللبنانية.

ويُعدّ هذا المؤلف مرجعًا أساسيًا لفهم الحياة السياسية في لبنان. وهذه الورقة تستند على خلاصة البحث.

ورد في مقدمته اقتباس لجوزف مغيزل، الذي شارك في الأعمال التحضيرية في ١١ آذار ١٩٩٥:

«لقد آن الأوان أن نعيد التفكير في حياتنا السياسية، وأن نفكر بجدية في إصلاح الأحزاب السياسية. إن المشكلة المطروحة اليوم بشدة تمسّ بشكل مباشر فئة الشباب ومستقبل الديمقراطية في البلاد.»

بعض صعوبات البحث

ترتيب المقابلات مع قياديين الأحزاب استدعى عشرات الإتصالات اليومية لتأمين المواعيد.

المقابلات من أجل البحث العلمي لا تستهوي قادة الأحزاب وشكلت عائقًا جرى تجاوزه بطريق آخر. المقابلات للنشر في الإعلام أكثر فاعلية من صفة الباحث. استخدمت صفتي الإعلامية.

البعض أجاب على جميع الأسئلة، البعض الآخر فضل عدم الرد على بعض الأسئلة التي اعتبرها جديّة ومحرجة أو خطيرة يُخشى ان تهدف لاستكشاف «أسرار» الأحزاب.

توجه البحث إلى الشخصيات التالية (الترتيب بحسب تاريخ المقابلة)

التاريخ	الصفة	الإسم
1995/7/7	الأمين العام لحزب الكتائب اللبنانية	السيد جوزف أبو خليل
1995/7/17	الأمين العام لحزب الكتلة الوطنية اللبنانية	المحامي جان الحواط
1995/7/21	أمين التخطيط والتوجيه في حزب الوطنيين الأحرار	الدكتور الياس أبو عاصي
1995/8/1	رئيس حزب الوعد	الوزير الياس حبيقه
1995/8/2	النائب الثاني لرئيس حزب الكتائب اللبنانية	المحامي كريم بقرادوني
1995/8/14	عميد الإذاعة والإعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي	المحامي حنا الناشف
1995/8/23	نائب رئيس جمعية أمل المحرومين-حركة أمل	النائب الدكتور أيوب حميد
1995/8/24	الأمين العام القطري السابق لحزب البعث العربي الاشتراكي	الوزير السابق عبدالله الأمين
1995/8/29	عضو كتلة نواب الجماعة الإسلامية	النائب الدكتور زهير العبيدي
1995/9/18	رئيس التجمع من أجل الجمهورية	الدكتور البر مخبير
1995/9/18	عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني	السيد كريم مروه
1995/10/2	نائب الأمين العام لحزب الله	الشيخ نعيم قاسم
1995/11/1	الأمين العام لرابطة الشغيلة	النائب زاهر الخطيب
1995/11/20	الحزب التقدمي الاشتراكي	الدكتور خليل احمد خليل

الصعوبة الأبرز طائفة الباحث وإسمه يؤثران على مجريات الدراسة حيث يتعاطى البعض وكأن الباحث «خصم» لهم لا كشخص محايد.

معظم الأحزاب لم تكن تملك الأرشيف أو ملفات حول المواضيع المطروحة.

أقرّ بعض القادة ان الأسئلة كانت حافزاً لإعادة التفكير في الواقع الحزبي وقدمت لهم فائدة أكثر مما قدمت للدراسة الهادفة إلى الحصول على إجابة ومعلومات شفوية أو مكتوبة وأحياناً يغلب عليها طابع اللياقة أكثر من الحقائق العلمية.

ارتباط الأحزاب ببنية المجتمع اللبناني

ارتبطت الأحزاب السياسية في لبنان طويلاً بالبنية العميقة للمجتمع اللبناني،

هي ليست مؤسسات منفصلة عن الواقع اللبناني المناطقي والاجتماعي والروحي والثقافي... بل هي نتاجه ومُعيد إنتاجه في آنٍ.

إلا أن الأحزاب، برغم طابعها البنيوي التقليدي، لم تكن جامدة أو دوغماتية، بل براغماتية، تبني تحالفاتها تبعاً للمتغيرات المحلية والإقليمية، وهذا يُعدُّ دليل إنفتاح (سنشرحه لاحقاً في جداول بيانية)، انها تتحرك في فضاء سياسي تشكّله قوانين الانتخاب بشكل حاسم. فكما أن الأحزاب مرآة للمجتمع، فإن القانون الانتخابي هو مرآة للسلطة الحاكمة ومشاريعها.

أولاً: الأحزاب صورة عن الممارسة السياسية

الأحزاب اللبنانية ليست كياناً شاذاً في واقع مثالي؛ هي انعكاس مباشر لسياق الممارسات السياسية. سعى بعضها في الماضي إلى بنى حزبية تقوم على التوازن الوطني، إلا ان الواقع أعاد قولبتها حيث ما من مؤسسة في لبنان- من الجامعة إلى المصرف، من المستشفى إلى النقابة والأندية - إلا ولها لونها الغالب دينياً ومذهبياً. والأحزاب ليست استثناء.

ومع ذلك، فإن السعي إلى إنتاج أحزاب «خارقة للطوائف» دون تغيير في البنى الذهنية والنفسية والاجتماعية والسياسية، قد يُدخل البلاد في نظام أكثر تسلطاً، شبيه بما شهده العراق في العهود الصدامية أو سوريا في ظل نظام الأسد. إذ أن تجاوز الهويات التحتية دون حماية دستورية فعلية قد يفضي إلى تغول حزب واحد على حساب التنوع، فيُفرغ الديمقراطية من معناها. ولا يمكن إكراه الناس على انشاء تجمعات لا يريدونها.

ما يثير الانتباه لدى استقراء التاريخ السياسي اللبناني حيث يظهر أن قانون ١٩٦٠ الأكثر شيوعاً كان أداة فعالة في بلورة الحياة الحزبية على أساس ائتلافي وطني، كما في حال كتلتي «النهج» و«الحلف»، وأنه لم يمنع تداول السلطة، بل أتاح انتخاب رئيس كالرئيس سليمان فرنجية بفارق صوت واحد خلافاً للتوقعات والتوازنات القائمة آنذاك. بمعنى أنه يقوم على غموض بناء.

في المقابل، ما سمّي «جديداً» تحديداً بين ١٩٩٢ و٢٠٢٢، أدى إلى نتائج كارثية: انبثقت عنه طبقة من السياسيين الطائريين، المرتبطين بشبكات زبائنية سورية-لبنانية، أضعفوا المؤسسات وعمّقوا الهوة بين

المواطن والدولة، وفوّتوا فرصة تأسيس حياة سياسية رشيدة. بذلك، لا يمكن قياس «جودة» القانون الانتخابي بعامل الزمن، بل بقدرته على إنتاج تمثيل فعلي، حيوي، وتعددي وديمقراطي.

ثانياً: الثنائية التاريخية والبراغماتية الحزبية

تأسست الحياة السياسية في جبل لبنان على انقسام ثنائي منذ القرن ١٨ (قيس ويمن)، واستمرت هذه الثنائية بشكل متغيّر حتى العصر الحديث. إن نظام الاقتراع الأكثرى على دورة واحدة لا يشجع التعددية الحزبية المفتوحة بقدر ما يرسخ ثنائية حزبية، حتى وإن كانت ذات طابع مذهبي أو جبهوي. هذا ما شهده لبنان خلال أكثر من مرحلة: «الكتلة الوطنية» مقابل «الدستوريين» (مرحلة الإنتداب)، «الحلف» مقابل «النهج» (في الستينات)، ٨ مقابل ١٤ آذار (منذ عام ٢٠٠٥)، «القوى السيادية» مقابل «قوى المحور أو الممانعين» (٢٠١٨)... جسّدت الصراع على العلاقة مع الخارج والاستقلال. ولهذه الثنائية تاريخ عريق في جبل لبنان مع القيسيين واليمينيين.

لكن هذه الثنائية لم تكن مجرد أداة فرز انتخابي، بل صارت جزءاً من دينامية النظام، تؤدي وظيفة توازن وتداول للسلطة ضمن النظام، وتبقى هي الأعرق في العالم العربي بالرغم من انها تعيد إنتاج الزعامات والنخب الحزبية نفسها.

ليست الأحزاب اللبنانية كيانات جامدة، بل كيانات براغماتية تتقن التحرك وفق مصالحها، والتحالف حسب مقتضيات الاستحقاقات الوطنية أو المصلحية والفئوية. الانقسامات الكبرى لم تكن يوماً عقائدية صرف، بل خلافات على علاقات لبنان الخارجية، وتقاطعات سياسية واسعة بين تكتلات

(النهج/الحلف، ثم ١٤/٨ آذار). هذا النمط من التحالفات يؤكد أن الحياة الحزبية في لبنان تميل إلى الثنائية الائتلافية أكثر مما تميل إلى التعددية الحزبية المشتتة.

ساهم النظام الأكثر ثباتاً في تكريس هذه الثنائية. لكن اليوم، في ظل تكتلات نيابية ضخمة وصلبة، بات التغيير رهينة مزاج الكتل المذهبية، وأفقر القانون من فعاليته في إنتاج تداول حقيقي.

ثالثاً: نشأة الأحزاب الكبرى وظروفها

معظم الأحزاب نشأت كردة فعل على خطر خارجي أو تهديد داخلي (الانتداب، الحرمان، الخطر الإسرائيلي، الغياب الفلسطيني...).

تشكلت الأحزاب الكبرى (الكتائب، القومي، البعث، أمل، حزب الله...) في أزمنة مصيرية لا في ظروف طبيعية.

رابعاً: الحروب الداخلية وتداعياتها: محاصصة بدل المحاسبة وإنزلاق ما بعد الحرب

سنوات الحروب (١٩٧٥-١٩٩٠) دمرت الأحزاب وأفقدتها مصداقيتها، وهي نفسها كانت ضحية لصراع يفوق قدرتها.

لقد أدت الأحزاب وتنظيماتها العسكرية أو شبه العسكرية وظائف في الماضي، أو اضطرت إلى ذلك رغماً عنها، لكن لا يمكن ضمان المستقبل من خلال إعادة إنتاج هياكل تجعل من لبنان ساحة نزاع جاهزة قابلة في أي وقت للاشتعال.

طرح موضوع الأحزاب السياسية في الوقت الراهن، يعني التعمق في صلب مشروع بناء الديمقراطية. هذا البناء، ضروري لبقاء لبنان التعددي كما نعرفه، وهو بات مهددًا أكثر من أي يوم.

منذ ١٩٩٠، ومع تقاسم الأحزاب الميليشيوية الشرعية الحكومية ثم النيابية ١٩٩٢، تشكلت منظومة حكم قائمة على تحالفات بين كتل نيابية كبرى هي عبارة عن توافق بين زعامات وليس وفاقًا بالمعنى الوطني الجامع. لكن هذا التوافق، بدل أن يكون مدخلًا للاستقرار والإصلاح، أضحى أداة لتعطيل المحاسبة واحتكار المواقع. أغلقت الحياة النيابية، وحوصرت الحكومة بمحاصصة وزارية وما سمي «فيتو»، وتحولت الحكومة إلى برلمان مصغر عطلت الرقابة والمسائلة.

هكذا تحولّ الحزب من أداة للتغيير إلى قناة للاستفادة من السلطة، فضعفت بناه الفكرية والتنظيمية، وتقلّصت جاذبيته لدى الشباب، ولم يعد إطارًا حقيقيًا للتعبير عن الطموحات الجماعية.

خامسًا: نحو تجديد حزبي - شروط إصلاح جدّي

أي نهضة حزبية في لبنان اليوم تستلزم التخلص من التهديدات الرئيسية وتدفع نحو مراجعة عميقة للواقع الحزبي:

١. المجتمع المدني: مؤلف أساسًا من جمعيات غير مرتبطة مباشرة بالحكومة (بما في ذلك الأسرة والعشيرة والطائفة...)، غير قادر بمفرده على حماية الديمقراطية، خصوصًا في ظل دولة فقدت قرارها الحر بسبب السياق الإقليمي.

٢. العمل على تعويض عدم المساواة في التمثيل الحزبي داخل البرلمان عبر أطر أخرى تضمن الحفاظ على التوازنات اللبنانية الجوهرية. وتعزيز الثقافة السياسية والبرلمانية لدى المواطنين، بما يسمح بوعي إنتخابي مبني على البرامج وليس على العصبية.

٣. استمرار بعض التنظيمات الحزبية عبر تغذية الخوف والتذرع بحماية الطائفة من «الأخر»، والمطالبة بحقوقها «المسلوبة» من «الأخر»، أو إختلاق مختلف الذرائع للإبقاء على سلاحها وميليشياتها ودولتها الرديفة. من الطبيعي أن تُعبّر أحزاب طائفية عن مصالح مشروعة في مجتمع متعدد الأديان، ولكن من غير الطبيعي أن تهيمن على المشهد في مجتمع حيث العلاقات بين الطوائف قوية، بفعل تقاليد العيش المشترك، وضيق المساحة، وتشابك المصالح الثقافية والاقتصادية. الخطر الأكبر على لبنان لا يكمن في الطائفية بحد ذاتها، بل في السياسات الطائفية التي تمارسها النخبة الحزبية الحاكمة.

٤. لا تزال هناك أوهام تتطلب استنهاض الشجاعة السياسية، وبعد النظر، والتخطيط. تركت الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان منذ عام ١٩٧٥ آثارها على الأحزاب بدرجات متفاوتة، وما تزال التدخلات الخارجية تؤثر على استقلاليتها. وعلى الأحزاب الكبرى أن تنفتح على جيل جديد من المواطنين يحمل نظرة مختلفة إلى الشأن العام، مغايرة لتلك السائدة في سنوات ١٩٢٠، ١٩٤٣، ١٩٧٥، ١٩٨٠ و١٩٨٩.

٥. منح مساحة متوازنة في الإعلام لجميع القوى السياسية، لاسيما غير الممثلة.

٦. إعادة النظر بقانون الانتخاب بما يعيد الفاعلية إلى صوت الناخب، عبر النظام الاكثري كون النسبية لا تصلح إلا للأنظمة القائمة، على أسس وطنية.

٧. إعادة الاعتبار للدور التمثيلي الجامعي والنقابي كحاضنات لنقاش وطني ديمقراطي.

٨. استعادة دور البلديات كمدارس للممارسة السياسية المحلية والنقاش الحزبي المنتج.

٩. تمكين النساء والشباب من الوصول إلى القيادة الحزبية لا عبر الزينة التجميلية بل بآليات تفضيلية مرحلية (كوتا فعلية، لا ترشيحية فقط).

إن مستقبل السلام الداخلي والديمقراطية الليبرالية في لبنان يتوقف على الأحزاب والقوى السياسية التي، رغم الملاحظات والقيود الناتجة عن تاريخها العريق والمضطرب، شكّلت ركيزة من ركائز التعددية الديمقراطية في لبنان.

خاتمة

الحزب في لبنان ليس جهازاً تنظيمياً فقط، بل هو اختبار للديمقراطية نفسها. قد لا يكون الماضي أفضل دائماً، لكنه أحياناً أكثر فاعلية من «جديد» مشوّه.

القانون الانتخابي ليس نصّاً تقنياً، بل هو العامل الحاسم في تشكيل البنية السياسية. وما بين «النهج والحلف» و«٨ و١٤ آذار»، يتأرجح النظام اللبناني بين استقطاب صحي يُنتج نقاشاً عاماً، واستقطاب عقيم يُنتج انسداداً في الأفق.

جدول بمواقف الاحزاب اللبنانية من حجم الدوائر الانتخابية

إسم الحزب أو الحركة	لبنان دائرة إنتخابية واحدة	الانتخابات على أساس المحافظات الخمس	الإنتخابات على أساس القضاء أو الدائرة الصغرى	أعادة تقسيم محافظات جديدة
الكثائب اللبنانية		X		
أمل	X	X		
رابطة الشغيلة	X	X		
الشيوعي اللبناني	X		X	
الجماعة الإسلامية	X			
السوري القومي الإجتماعي	X			
الوعد	X			
التقدمي الإشتراكي			X	
التجمع من أجل الجمهورية			X	
الوطنيون الاحرار			X	
الكتلة الوطنية			X	
حزب الله	X			X
البعث العربي الإشتراكي				X
المجموع	7	3	5	2

تشير علامة X الى الدائرة الانتخابية المفضلة لدى الحزب او الحركة.

الاحزاب التي يوجد أكثر من علامة X واحدة في خانتها إما انها مع مشروع يعتمد على الدمج بين طريقتين للإنتخاب (واحدة على أساس الدائرة الفردية، والاخرى على أساس الدائرة الوطنية)، أو انها مع إجراء الانتخابات على أساس الدائرة الكبرى ولكنها توافق مرحليا على الدائرة الاصغر حجما.

المطلوب اليوم ليس فقط قانوناً انتخابياً حديثاً، بل بنية حزبية مرنة، متجددة، ومرتبطة بقضايا الناس، حتى لا يتحول لبنان إلى دولة بلا سياسة، وأحزاب بلا مواطنين.

العودة إلى المفاهيم الأساسية للحزب. عندما يتحول الحزب إلى جيش نظامي له دبلوماسيته الخاصة، فهذه هي دولة رديفة.



المراجع

- طوني عطاالله، «استقصاء حول الاحزاب في لبنان» (مقابلات مع ١٥ مسؤولاً حزبياً، و خلاصة تحليلية)، في كتاب أنطوان مسرّة: الاحزاب والقوى السياسية في لبنان: التزام و استراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، المكتبة الشرقية، ١٩٩٦، ٥٩٢، ص، ١١٥-٣٠٦.

- «الأصالة والتجدد في العقائد السياسية للأحزاب والقوى في لبنان»، في كتاب: الاحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، المكتبة الشرقية، ١٩٩٨، ٢٨٨، ص، ١٥٣-١٦٥.

جدول بموقف الاحزاب من النظام السياسي اللبناني القائم على المشاركة في الحكم

ما هي إقتراحاته للمستقبل؟					كيف ينظر الى النظام الحالي؟			إسم الحزب	
يطرح الدولة الدينية	إلغاء الطائفية السياسية	ينادي بنظام ديمقراطي إجتماعي	مع العلمنة	تطبيق نظام الطوائف ضروري لتجاوز الطائفية	هو في مأزق	معارض له	مؤيد له	مرحلي	
				X				X	الكتائب اللبنانية
							X		أمل
			X				X		الوطنيون الاحرار
			X						الكتلة الوطنية
	X	X						X	الوعد
		X							الشيوعي
		X			X				التقدمي الاشتراكي
	X							X	السوري القومي الاجتماعي
			X			X			البعث
		X				X			رابطة الشغيلة
X								X	الجماعة الإسلامية
X						X			حزب الله
2	2	4	3	1	1	3	2	4	المجموع

جدول بموقف الاحزاب من أنظمة الأحوال الشخصية

مع الانتقال المتدرج بقانون الأحوال الشخصية الى الإنصهار الوطني	مع قانون مدني علماني	مع قانون إختياري للأحوال الشخصية	مع الحفاظ على قوانين الأحوال الشخصية لكل طائفة أو مذهب	مع قانون موحد إختياري للأحوال الشخصية	إسم الحزب
				X	الوحد
				X	البعث
				X	رابطة الشغيلة
	X				السوري القومي الإجتماعي
	X				الكتلة الوطنية
	X				الوطنيون الاحرار
			X		حزب الله
			X		الجماعة الإسلامية
		X			الكثائب اللبنانية
		X			الشيوعي اللبناني
X					التقدمي الإشتراكي
1	3	2	2	3	المجموع

جدول بالتحالفات الحزبية

إسم الحزب	معايير التحالف	الاحزاب الأقرب إليه
الشيوعي اللبناني	تعاون وتنسيق ثنائي ومتعدد الاطراف مع العديد من الاحزاب، حتى تلك التي يختلف معها في امور أساسية.	في الوقت الزاهن، لا تحالفات له مع أي من الاحزاب القائمة.
الجماعة الإسلامية	التحالف الإستراتيجي البعيد مفتوح على جميع الاطراف ما خلا تلك التي تعاونت مع إسرائيل. والعملية الانتخابية تحدد مجريات العمل.	حزب الله.
حزب الله	تحالفاته الانتخابية مفتوحة على كل القوى بإستثناء تلك التي ترتبط بإسرائيل.	له لقاءات مستمرة مع الجماعة الإسلامية، ومع جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية.
التقدمي الاشتراكي	التحالف ممكن مع كل الجماعات التي يلتقي وإياها على مبدأ سياسي او موقف مشترك، ما عدا تلك التي تحالفت مع إسرائيل.	البعث العربي الاشتراكي، الشيوعي اللبناني، السوري القومي الإجتماعي، حزب الله... الخ.
السوري القومي الإجتماعي	يلتقي مع الاحزاب التي تشاركه في النظرة القومية الشاملة.	
الوعد		إمكانية عقد تحالف مع الحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث، وسائر التكتلات العلمانية.
البعث العربي الاشتراكي	التحالفات تخضع للظروف الخاصة بكل منطقة	لبنانياً، متحالف مع الحزب القومي. وجنوبياً، مع حركة أمل.
أمل	تحاول تطوير صيغة للقاء بين الاحزاب والقوى على المستوى الوطني.	تلتقي بحوار دائم مع الحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث.
رابطة الشغيلة	تؤيد انتلاقاً وطنياً عاماً.	جرت محاولات رباعية مع الكتائب وأمل والمردة ورابطة الشغيلة، لكنها لم تنفي إقامة علاقات ثنائية مع حزب الله والتنظيم الشعبي الناصري والشيوعي اللبناني والسوري القومي الاجتماعي. وتخوض حوارات لم تصل حد التحالف مع الجماعة الإسلامية والتيار العوني.

الإطار القانوني للأحزاب السياسية في لبنان: بين الواقع والمرتجى

د. رزق زغيب

مقدمة:

اسمحولي بداية بالتوجه بوافر الشكر الى حضرة البروفسور فيليب سالم الذي قال عنه الأديب والصحافي الكبير سمير عطاالله في نهار الامس انه طبيب بشهرة عالمية، وسياسي بشهرة النقاء، ولبناني كلي، على هذه الدعوة التي مكنتني من لقاء هذا الحضور الراقي من نخبة المجتمع في هذا الصرح الجامعي المرموق لنتحدث عن ظاهرة حاضرة بقوة في حياة النظام السياسي في لبنان وباتت أقله بعد العام ١٩٩٠ مؤثرة الى أبعد حدود في طبيعة هذا النظام الذي امسى مختلاً وفي مساره الذي ما زال متعثراً بعد ان كان منحدرًا انحداراً واضحاً، عنينا بها ظاهرة الاحزاب السياسية في لبنان.



د. رزق زغيب

ان مساعي وضع إطار قانوني خاص يرفع نشأة وعمل واندثار الاحزاب السياسية في لبنان قديمة العهد. فقد ورد في البيان الوزاري لحكومة الرئيس صائب سلام في ايار ١٩٥٣ في عهد الرئيس كميل شمعون «ان الحكومة اذ تهدف الى دعم الحريات العامة وتعزيز النظام الديمقراطي فتتقدم الى هذا المجلس بمشروع قانون الاحزاب السياسية لانه لم يعد من الجائز قيام الاحزاب في ظل قانون الجمعيات البالي». الا ان هذه الحكومة التي لم تعمّر الا أقل من اربعة أشهر لم تتمكن من القيام بما وعدت به، فقامت الحكومة التي أتت من بعدها برئاسة الرئيس عبد الله اليافي بالتقدم من مجلس النواب في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٣ بمشروع قانون حول الجمعيات والاحزاب السياسية ابرز ما تضمنه اخضاع الاحزاب لنظام ترخيص لا يُمنح للاحزاب المرتبطة باحزاب خارجية في حال لم تلتزم بالقوانين والانظمة المرعية الاجراء او في حال كانت اهدافها تتعارض مع مصلحة الأمة، الأمة اللبنانية طبعاً. وقد انتقد حزب النجادة هذا النص بشدة فاغلق مقره ثم تنامت المعارضة حيث عُقد مؤتمر للاحزاب التي يطغى عليها طابع طائفي معين خلص الى المطالبة بسحب مشروع القانون هذا الذي ضاع في أروقة المجلس النيابي ولم يكتب له ان يرى النور.

أما المحاولة الثانية لتنظيم الاحزاب السياسية قانوناً فقد حصلت بعد عشرين عام في عهد الرئيس سليمان فرنجية، وأتت في ظرف محدد أدى الى تبعات معينة على الحياة السياسية اللبنانية حيث كان قد أقدم وزير الداخلية في حينه كمال جنبلاط في ١٥ آب ١٩٧٠ وقبل ايام معدودة من انتهاء عهد الرئيس شارل الحلو على منح العلم والخبر لثلة من الاحزاب المحظورة وهي الحزب الشيوعي ومنظمة

العمل الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب القومي الاجتماعي وحركة القوميين العرب وحزب الهنشاك. فتقدمت حكومة الشباب او حكومة المجهولين كما سمّيت في حينه برئاسة الرئيس صائب سلام بتاريخ ٣ آذار ١٩٧٢ بمشروع قانون ينظّم نشاط الاحزاب السياسية في لبنان ويخضعها لرقابة صارمة. اعتبرت الاحزاب اليسارية في حينه هذا المشروع ضرباً للحريات العامة في لبنان. وكانت هذه الحادثة مناسبة لاول تدخل رسمي لنظام البعث في نسخته التصحيحية في الشؤون الداخلية اللبنانية حيث صدر بيان مشترك في ٢٩ آذار ١٩٧٢ عن كل من القيادة في سوريا وكمال جنبلاط يرفض بشدة مشروع القانون هذا الذي كان مصيره كمصير المشروع الذي سبقه، اذ اهمله مجلس النواب ولم يتم اقراره بعد ان خفّت حماسة الحكومة له.

وأنت المحاولة الثالثة في العام ١٩٨٣ حيث فوّض مجلس النواب حكومة الرئيس شفيق الوزان إصدار مراسيم تشريعية في مواضيع مختلفة فصدر المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٣ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ المتعلق بالجمعيات غير السياسية والاجنبية والسياسية على حدّ سواء الا ان هذا المرسوم الاشتراعي الذي دخل حيز التنفيذ لم تطل به الامور حتى عمدت حكومة الاتحاد الوطني برئاسة رشيد كرامي الى الغائه بمرسوم اشتراعي آخر في العام ١٩٨٥.

ومؤخراً طرح رئيس لجنة الادارة والعدل النيابية السابق المرحوم النائب روبير غانم بمؤازرة البروفسور فاديا كيوان اقتراح قانون تنظيم الاحزاب السياسية في لبنان في شهر حزيران من العام ٢٠١٧ الا ان الاقتراح هذا ما زال قابلاً في جوارير مجلس النواب.

ان فشل هذه المحاولات يظهر بشكل جلي رفض الاحزاب السياسية المطلق لصدور قانون ينظّم نشاطها وهي ترفع في الظاهر شعار حماية الحريات العامة ومنع التعرّض لها كون ان ما يجمع مشروعياً القانونين لعامي ١٩٥٣ و ١٩٧٢ كما والمرسوم الاشتراعي لعام ١٩٨٣ هو اخضاع الاحزاب السياسية، على عكس ما هو قائم حالياً بالنسبة لها على وجه الخصوص وبالنسبة لسائر الجمعيات على وجه العموم لنظام ترخيص مسبق اعتبر المجلس الدستوري الفرنسي في قراره الشهير حول حرية التجمّع لعام ١٩٧١ انه منافٍ للتقليد الليبرالي وبالتالي للمبادئ العامة الدستورية في فرنسا. ان وجهة النظر هذه على أحقيتها تخفي ارادة مضمرة من قبل الاحزاب برفض اخضاعها لتنظيم قانوني محكم نتيجة تحوّلها في الغالب الى احزاب اشخاص ومصدر استرزاقي في آن، وهنا يكمن بيت القصيد، مما يقتضي معه، وبغية اعطاء الموضوع المطروح امامنا حقّه، التطرق الى هوية من الفئة التي يهدف أي قانون جديد الى تنظيمها والى مضمار ونطاق هذا التنظيم.

اولاً. من ننظّم :

خرج الصحافي خليل الجميل في مقال له في صحيفة لوجور الناطقة بالفرنسية في العام ١٩٤٦ بمقال عن الاحزاب السياسية في لبنان ليخلص فيه انه لا احزاب سياسية في لبنان بالمعنى الحقيقي للكلمة ذلك ان هذه التجمعات المسماة احزاب إما هي عبارة عن تحلّقات حول اشخاص كحزبيّ الاتحاد الدستوري والكتلة الوطنية او احزاب اقرب الى الحركات الكشفية منها الى الاحزاب كحزبيّ الكتائب والنجادة او مجموعات عقائدية عابرة للحدود ولكن تبقى ذات أثر محدود في الحركة السياسية اللبنانية كالحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي. وقد وافقه الدكتور شارل رزق في كتابه عن النظام

السياسي اللبناني في العام ١٩٦٦ على هذا القول معتبراً ان لا احزاب سياسية بالمعنى العلمي للكلمة في لبنان ذلك ان هذه التجمعات لا تسعى الى الظفر بالسلطة بشكل مطلق وطبع المجتمع بمبادئها واهدافها متى وصلت الى الحكم والتأثير عليه أو جعله يعتنق مبادئها تمهيداً لذلك.

وقد كان لفؤاد افرام البستاني عبارات قاسية خصّ بها الاحزاب السياسية حيث اعتبر انها مجردة مجموعات مسلحة بنسب مختلفة ذات مصالح فئوية اقطاعية قبلية او طائفية لا علاقة لها بالمعنى المتعارف عليه لهذه التسمية في الديمقراطيات الغربية.

ويحاول البعض طبعاً التخفيف من هذا المعطى بالقول انه ان كان صحيحاً ان لا نظام سياسي حزبي في لبنان الا أن ذلك لا ينفي وجود احزاب سياسية تسعى للوصول الى السلطة وان بشكل جزئي وتطمح بالتأثير على المجتمع.

وما الدليل على توجس الدولة الناشئة المستقلة من الاحزاب واعتبارها انها عامل مؤذٍ في المجتمع الا تشديدها في المادة ١٤ من النظام العام للموظفين الموضوع في العام ١٩٥٩ على حرمان هؤلاء من الانتماء الى الاحزاب.

الا ان هذا المعطى قد تبدل في لبنان جذرياً بعد العام ١٩٩٠ ووقوع الحرب الاهلية حيث انتقلنا من دولة فيها احزاب على علاقتها الى دولة تقبض على مفاصلها الاحزاب بشكل محكم ولعلّ افضل تجسيد لهذا المعطى هو التعديل الذي ادخل على المادة ١٤ من قانون الموظفين بموجب القانون رقم ١٤٤

تاريخ ١٩٩٢/٥/٦ الذي اجاز انتماء الموظف الى الاحزاب والهيئات والمجالس والجمعيات السياسية والطائفية ذات الطابع السياسي شرط عدم تولي مهام او مسؤوليات فيها. فاجتاحت الاحزاب الادارة وقد اكتمل هذا الاجتياح بعد العام ٢٠٠٥ في الشق المسيحي من الادارة العامة لتتحول هذه الادارة من مسير للاحزاب في لبنان ترهب ولا تُرهب الى مُسيرة من قبل الاحزاب.

وبالفعل وان نظرنا الى مجلس النواب الحالي نرى ان حوالي ٨٠ نائباً من اعضائه باتوا حزبيين، الامر الذي ينسحب على المجالس البلدية والاختيارية المنتخبة وعلى النقابات والنوادي وغيرها.

وقد يجد المرء في ذلك إفادة للوهلة الاولى وعلامة تطور في المجتمع اللبناني حيث باتت الحياة السياسية منتظمة عبر احزاب تؤطر الافكار وتبلورها في إطار تيارات مقبولة وهادفة تسعى الى الوصول الى الحكم. الا ان هذا المعطى تعثره ظاهرتان مقلقتان الاولى هي سيطرة نموذج احزاب الطوائف حيث وبدل ان يكون همّ الاحزاب الاساسي وضع آليات واعتماد خطاب او حتى عقد تحالفات تمكّنها من تشكيل اكثرية في المجلس النيابي كشرط لاقامة حكومة منسجمة ومتضامنة تمكّن نظامنا الديمقراطي البرلماني من العمل، تسعى الاحزاب قاطبة الى الاستئثار بتمثيل طوائفها بحيث بات لكل طائفة او يكاد حزبها او تكتل احزابها ينطق باسمها ويعبر عن هواجسها ويطالب بالمشاركة في الحكم من منطلق تمثيله الحصري لها الذي يمنع على احد منازعته عليه، بحيث اندثرت او تكاد تندثر الاحزاب العابرة للطوائف، فبات تمثيل مجمل هذه التنظيمات، على تناقضاتها ممرّاً للزامياً لتأليف الحكومات التي درجت العادة ان تطول فترة تشكيلها أمداً لا يراعي أي مهل معقولة وأن تصعب ادارتها متى شكّلت

كونها تضمّ اضطاداً فيتبخر فيها مبدأ التضامن الوزاري وتصبح آلية اتخاذ القرار وفق ما تنص عليها الفقرة الاخيرة من المادة ٦٥ متعثرة على أبعد حدود، مما يقضي على مبدأ تداول السلطة مع ما يرافقه من تفشي الفساد كظاهرة طبيعية للاستمرار اللامتناهي في الحكم من قبل الجهات عينها.

والظاهرة الثانية هي تعثر العديد من الاحزاب في اقتباس الحياة الحزبية المتعارف عليها لتحوّل الى حزب القائد او العائلة القابض على كل كبيرة وصغيرة في حزبه، فالمال بيده كما التأهيل والترشيح للمناصب السياسية والادارية والمحلية على اختلافها.

هاتين الظاهرتين تجعل وضع نظام قانوني جديد يرفع الاحزاب السياسية في لبنان امراً ملحاً ولكن يبقى السؤال عن مضمار وحدود هذا التنظيم.

ثانياً. ماذا ننظّم :

ما زالت الاحزاب السياسية في لبنان شأنها شأن باقي الجمعيات تخضع لاحكام قانون الجمعيات الصادر في ٣ آب ١٩٠٩ ابان السلطنة العثمانية والمأخوذة احكامه بدورها من القانون الفرنسي حول الجمعيات لعام ١٩٠١. ولعلّ السمة الابرز لهذا القانون هو الطابع الليبرالي حيث انه لا يخضع تأليف الجمعيات الى نظام الترخيص بل تنشأ الجمعيات ومنها الاحزاب بمشيئة اعضائها المؤسسين فقط الذين يكتفون باعلام الادارة المختصة وهي دائرة الشؤون السياسية والاحزاب والجمعيات في مصلحة الشؤون السياسية والانتخابية لدى المديرية العامة للشؤون السياسية واللجئيين في وزارة الداخلية

والبليات في حالتنا الحاضرة بتأسيسها فتقوم هذه الاخيرة باعطائها علماً وخبراً بهذا التأسيس يمنحها الاهلية القانونية اللازمة للقيام بسائر الاجراءات والاعمال التي يقتضيها نشاطها من اتخاذ مقررها وفتح حساب مصرفي وخلافه.

الا ان هذا القانون الذي مرّ على وضعه أكثر من قرن يبقى قاصراً في الاحاطة بجوانب عديدة تتعلق بالاحزاب السياسية على وجه الخصوص تقتضي قواعد الحوكمة الرشيدة ان تكون منظمة تأميناً للمصلحة العامة وحماية للديمقراطية الصحيحة، اذ لم يعد ممكناً اكتفاء القانون بالزام الجمعيات ومنها الاحزاب بمسك ثلاثة دفاتر تسطر في الاول منها هوية اعضاء الجمعية وفي الثاني مقررات الهيئة الادارية ومخابراتها وفي الثالث ما يعود للجمعية من الواردات والمصارفات.

لذلك وجب على اي قانون جديد ان يتطرق الى مسألة الديمقراطية الحزبية من جهة والى تمويل الاحزاب من جهة ثانية.

أ. في الديمقراطية الحزبية:

التعريف بين الديمقراطية العامودية في الحزب من جهة وعن تلك الاقضية فيه.

فلناحية الأولى، اي الديمقراطية العامودية، فهي تتمثل في مدى تمكّن كل عضو من اعضاء الحزب في المساهمة في شكل مناسب في تشكيل الادارة الحزبية وتمتعه على وجه أدق بحق متساوٍ في التصويت ان لهيئات الحزب القيادية او خاصة لاعداد قوائم المرشحين في الانتخابات النيابية وذلك بالاقتراع

السري كما ومدى جواز اعطاء قيادة الحزب حق منع قبول اعضاء جُدد سواء كان هذا المنع عاماً او محدداً بفترة زمنية معينة كما يأتي في هذا السياق ايضاً تحفيز دور المرأة داخل الحزب بحيث لا تبقى واجهة لتلميع الصورة بل ترمسي في جوهر القرار.

اما لجهة الثانية، فهي تكمن في التنوع الافقي الطائفي داخل الحزب، وتتمثل في مدى عدم جواز تأسيس حزب سياسي باسم يرمز الى عنصر او مذهب او عدم جواز حصر العضوية في الحزب بعنصر او طائفة او باهل اقليم معين يؤدي عملياً الى ذلك كما ومدى جواز فرض تواجد فعلي للحزب في أكثر من ٨٠٪ من الاقضية اللبنانية لتشجيع العمل على مفهوم الحزب العابر للطوائف والمناطق.

صحيح ان هاتين الاشكاليتين اي الديمقراطية العامودية والتنوع الطائفي الافقي تحتلان الجدل، فبعضهم وباسم حرية تأليف الجمعيات التي كفلتها المادة ١٣ من الدستور وقانون الجمعيات الحالي لعام ١٩٠٩ لا يستسيغون هذا التدخل في التنظيم الداخلي للحزب ويفضلون ترك هذا الامر للمؤسسين انطلاقاً من ان مكة ادرى بشعابها. الا انه لا بد من القول انه وإن كان عدم اخضاع تأسيس الحزب للترخيص أمراً محموداً لا بل مفروض، والحرص على التنوع الطائفي والمناطقية داخل الاحزاب مسألة فيها نظر، الا ان تأمين مستلزمات الحد الأدنى من التشكل الديمقراطي لهيئات الحزب القيادية ولاختيار مرشحيه الى الاستحقاقات الوطنية والمحلية أمرٌ لا بد منه شأنه شأن تمويل الاحزاب بشكل شفاف ومحدد.

ب. في تمويل الاحزاب :

ان تنظيم مسألة تمويل الاحزاب إن لناحية مصادر هذا التمويل او مراقبة هذا التمويل كما ومراقبة مالية الحزب عامة أمرٌ بات مفروغ منه في دولة تسعى الى التقيّد باهداب دستورها وبمقتضيات دولة القانون. اذ لم يعد جائزاً عدم الاطلاع على الحسابات المصرفية للحزب السياسي من قبل الادارة المختصة. وكان من الاجدى ايراد الاحزاب من ضمن الادارات والهيئات المشمولة باحكام قانون الحق في الوصول الى المعلومات رقم ٢٨/٢٠١٧ كما وقانون التصريح عن الذمة مالية والمصالح ومعاقبة الاثراء غير المشروع رقم ١٨٩/٢٠٢٠. فهل يُعقل ان النواب والوزراء اذا كانوا اعضاء في الاحزاب ملزمين بالتصريح عما تقاضوا من اموال من الحزب في حين ان رئيس الحزب لا يصرّح عن الذمة المالية له اذا لم يكن نائباً او وزيراً. فصحيح ان الاحزاب السياسية تشكّل اشخاص من القانون الخاص الا ان دورها المحوري في المجتمع وفي الحياة السياسية وفي تشكّل السلطات العامة يجعل أمر اخضاعها لاحكام هذه القوانين التي ترعى اشخاص القانون العام يستمد حاجته من الصالح العام.

كما انه يقتضي على اجهزة وزارة المال اخضاع الاحزاب السياسية لاحكام المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الضريبية رقم ٤٤/٢٠٠٨ التي الزمت المؤسسات المستثناة من ضريبة الدخل على الارباح من غير الشركات ان تمسك السجلات المطلوب مسكها من المكلفين على اساس الربح المقطوع (اي سجلات اليومية والاصول الثابتة وسجل الرواتب والأجور) كما والتصريح بها لوزارة المالية وعدم الاكتفاء بقطع الحساب والموازنة المصرّح بها للداخلية فحسب. كما يقتضي الزام الاحزاب بتعيين

خبراء محاسبة محلفين للمراقبة تعزيزاً للشفافية. هذا من ناحية، اما من ناحية مصادر التمويل فيقتضي حظر التمويل الاجنبي للحزب السياسية كما حظر التمويل من الاشخاص المعنويين وحصره بالافراد ووضع سقف للتبرع الشخصي والاستفادة من التعديلات الاخيرة التي تمت على قانون السرية المصرفية تأميناً لهذه الغاية مع بقاء طبعاً تحدي تلقي الجمعيات الدينية والاهلية التي لها اذرع سياسية دعماً لا سقف له، الا ان ذلك لا يعفي المشرع من ولوج باب تنظيم مالية الاحزاب كي لا تبقى ابوابها مشرعة للدفق المالي من دول وجهات اجنبية فيمسي لهذه الاحزاب القابضة على البلاد والعباد اعلام وإعلام ومؤسسات تربوية وصحية وتشكيلات عسكرية وسياسة خارجية خاصة بها وتصبح امتداداً للخارج في الداخل بدل ان تكون اشعاعاً للداخل في الخارج، كل ذلك على انقراض دولة أفرغت من مضمونها فأمست هيكلًا خاويًا وجسدًا بلا روح بلغ سوء الطالع بها مبلغاً أصبح يهددها باسم من دخل عاصمة مجاورة على دراجة بضمها بتاريخها وحضارتها وعراقة اجدادها اليه وشطبها بشخطة قلم.

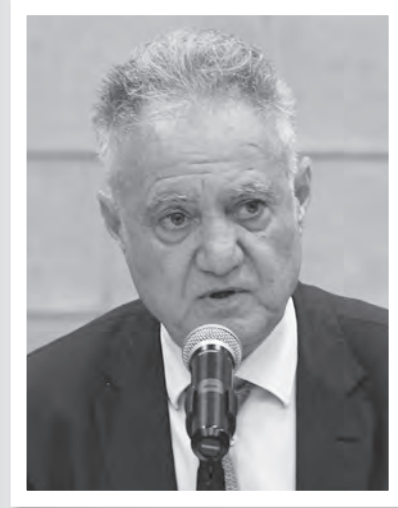


الأحزاب اللبنانية ودور النخب في التمثيل النيابي والعمل البرلماني والحياة العامة توضيح معنى النخبوية

د. وليد صافي

النخبوية التي أتناولها في مداخلتني ليست النخبوية المرتبطة بالمفهوم «الجوهري» بمعنى أن يولد المرء في النخبة أو لا. ولا النخبوية بالمفهوم الماركسي التي ركزت على نخبة البروليتاريا في مواجهة النخبة البرجوازية وعلى صراع الطبقات. ولا أتحدث عن النخبوية بالمعنى الذي يقصده علماء الاجتماع والإقتصاديون أي «صناع القرار» أو «القادة».

إنني أتناول مصطلح النخبة من خلال أهميتها في نظام المشاركة السياسية ومن حيث أهمية الإلتزام الذي يجب أن تمثله في دورها ببناء مجتمع ديموقراطي غير صراعي. وبهذا المعنى يصبح الإلتزام هو المحرك لمساءلة هذه النخب عن أفعالها.



د. وليد صافي

أهمية فهم دور النخب في النظام السياسي اللبناني

إنّ فهم موضوع النخب في لبنان مهم جداً إذ يقدم تصوّراً يتعلّق بأساليب وآليات اختيارها ورهاناتها وطريقة تفكيرها ومستوى ثقافتها وما هي العوامل المؤثرة في إعادة إنتاجها. وهذا الموضوع يقدم تصوّراً يتعلّق بالرهانات الحزبية التي تظهر لدى النخب وتأثيرها على عمل النظام وفعالية المؤسسات فيه، الأمر الذي يساعد في فهم طبيعة الأزمة السياسية في لبنان بمعنى هل هي أزمة نظام أم أزمة نخب سياسية؟ وهل هي أزمة فكر سياسي داخل الأحزاب، أم أزمة إعداد نخب؟

أهم مقاربة لدراسة النخب

إنّ أهم مقاربة لدراسة النخب السياسية الحزبية وغير الحزبية هي المقاربة السوسيولوجية-التاريخية التي تدمج بين تحليل البنى الاجتماعية والإقتصادية) مثل الطائفية، الطبقية، النفوذ العائلي(والسياقات التاريخية) مثل الحرب الأهلية، الإحتلالات، والتحوّلات السياسية منذ الإستقلال. (هذه المقاربة تُمكننا من فهم كيف تتشكل النخب السياسية، وما العوامل البنيوية التي تؤثر في صعودها واستمراريتها، مع تسليط الضوء على العلاقات الزبائنية والطائفية التي تُعيد إنتاج النخبة.

الكلام عن النخب السياسية يقود بشكل مباشر إلى الكلام عن المجتمع السياسي فما هي أهم مقومات المجتمع السياسي الناجح؟

من أهم المقومات

- ثقافة ديمقراطية ومشاركة مدنية فاعلة.
- تعددية سياسية حقيقية تسمح بتداول السلطة.
- مؤسسات مستقلة وفعّالة تضمن العدالة والشفافية.
- وعي جماهيري ومسؤولية اجتماعية.
- فصل حقيقي بين السلطات، وضمان سيادة القانون.

أزمة الاجتماع السياسي اللبناني

- ١- تراجع الثقافة الديمقراطية لدى النخب السياسية
- ٢- جهل بمفهوم نظام المشاركة السياسية system sharing power
- ٣- تراجع كبير في فعالية المؤسسات الدستورية
- ٤- مشاركة المجتمع المدني خجولة. وهناك خطاب شعبي بدل الوعي الجماهيري
- ٥- ضياع الحدود بين السلطات الدستورية
- ٦- تقويض استقلالية القضاء
- ٧- ضعف كبير في تطبيق مبدأ سيادة القانون
- ٨- غياب مفهوم الحوكمة عن عمل المؤسسات
- ٩- فقدان مفهوم السياسة الحقيقي في الاجتماع السياسي اللبناني

- ١٠- تراجع كبير لدى النخب السياسية الحزبية وغير الحزبية في الالتزام بقيام مجتمع ديمقراطي
- ١١- تعثر ظهور الفردية كمبدأ أساسي في استقلال الفرد والمواطنة
- ١٢- فقدان الأحزاب القدرة على التأثير في الرأي العام هذه الأزمة تطرح السؤال التالي:
هل نحن أمام أزمة نظام، او أزمة نخبة وأزمة إدارة نظام؟

الأحزاب اللبنانية وصناعة النخب

هذا الموضوع يطرح بالدرجة الأولى السؤال عن وظيفة الأحزاب فما هي أهم وظائف الأحزاب؟

- تلعب الأحزاب السياسية أدواراً محورية، أبرزها:
- تأطير المواطنين سياسياً وتنظيم مشاركتهم.
- تشكيل الرأي العام وتوجيهه.
- تجنيد النخب وتدريبها على العمل السياسي.
- بلورة البرامج والسياسات العامة.
- الوساطة بين المجتمع والدولة، خاصة في الأنظمة الديمقراطية أو شبه الديمقراطية.

ما هي أهم آليات صناعة النخب السياسية داخل الأحزاب؟

- تتجلى آليات صناعة النخب السياسية داخل الأحزاب في:
- التدرج الحزبي الداخلي: من خلال المشاركة الفاعلة في الأنشطة والتدرج بالمناصب.

- الولاء الشخصي لصناع القرار في الحزب
- القدرة على التعبئة mobilization ضمن بيئاتهم الاجتماعية.
- التمويل أو الدعم المالي للحزب.
- الإرتباط بشبكات خارجية (محلّية أو إقليمية) تدعم موقعهم داخل الحزب.

مراجعة آلية صناعة النخب في الأحزاب اللبنانية كافة أهم الخطوات

- التخفيف من دور الولاءات الشخصية
- التركيز على التدرج الحزبي والاضطلاع في المسؤوليات اعتماد تنظيم إداري مرّن لتعزيز التداول في المسؤوليات التشجيع على المبادرة الفردية
- إطلاق برامج للتدريب والتعليم التي تعزز القواسم المشتركة وبناء منظومة قيم في المسائل التالية:
- التعددية السياسية؛ سيادة القانون؛ الحوكمة؛ الفهم المعمق لآليات العمل في نظام المشاركة السياسية؛ دور التنمية المستدامة في عالم اليوم؛ التركيز على دور السياسات العامة ومشاركة المواطنين فيها؛ مهارات التواصل؛ تعزيز الفردية الليبرالية التي تساهم في استقلالية الفرد؛

النخبة الحزبية في العمل البرلماني

خارطة الكتل النيابية (المرصد البرلماني، المفكرة القانونية)

بنتيجة الإنتخابات النيابية الحاصلة في أيار ٢٠١٨، تشكّلت ١١ كتلة نيابية على الشكل التالي: (كتلة «لبنان القوي» ٢٩) نائباً (كتلة «المستقبل» ١٩) نائباً (كتلة «التنمية والتحرير» ١٧) نائباً

(كتلة «الجمهورية القوية» ١٥) نائباً (كتلة «الوفاء للمقاومة» ١٢) نائباً (كتلة «اللقاء الديمقراطي») تسعة نواب (كتلة «التكتل الوطني») خمسة نواب (كتلة «اللقاء التشاوري») خمسة نواب (كتلة «الوسط المستقل») أربعة نواب («الكتلة القومية الاجتماعية») ثلاثة نواب (كتلة «حزب الكتائب») ثلاثة نواب. وسبعة نواب مستقلين عن أي كتلة. (١)

قفز العديد من الدراسات فوق الاعتبارات التي أدت إلى إقفال مجلس النواب اعتراضاً على موافقة الحكومة اللبنانية على بروتوكول العمل مع المحكمة الدولية وتمويلها وعلى تعطيل جلسات المجلس في استحقاق انتخابات رئيس الجمهورية، وركزت هذه الدراسات على عدة معايير لتبيان فعالية عمل المجلس وتعاون الكتل النيابية فيه لاسيما الحزبية منها.

إعتمد معيار المبادرة التشريعية على الصعيد الفردي وعلى الصعيد الكتلة البرلمانية الواحدة كما اعتمد معيار التنسيق بين الكتل لتقديم اقتراحات قوانين مشتركة. استخلصت بعض الدراسات النتائج التالية:

١- المبادرة التشريعية الفردية

تختلف بين كتلة وأخرى بحيث تغيب هذه المبادرة لدى الكتل التي تنتمي إلى أحزاب ذات مركزية شديدة وتنشط لدى الكتل التي تتمتع أحزابها بحيز من المبادرة الفردية والإستقلالية. تنشط أيضاً المبادرة التشريعية الفردية في عدد من الكتل التي تفتقر إلى التنسيق بين اعضائها.

٢- معيار التعاون بين الكتل

شهد المجلس النيابي ٢٠٢٢/٢٠١٨ ظاهرة التفرد في العمل التشريعي إذ تقدمت كتلة واحدة باقتراحات قوانين تمثل نسبة ٦, ٨١ من مجموع الإقتراحات التي قدمت في الولاية) أي ٥٦٨ اقتراحاً من أصل (٦٩٦).

• بلغت نسبة الإقتراحات الثنائية ٨.٣٣٪ من مجموع الإقتراحات. (٥٨) ونتبين أن الكتل الأكثر تشاركاً في تقديم اقتراحات ثنائية هي «التنمية والتحرير» (٣٢) تليها «المستقبل» (١٩) ومن بعدها «الوفاء للمقاومة» (١٧) و«لبنان القوي» (١٦)؛

• بلغت نسبة الإقتراحات المشتركة بين ثلاث كتل أو أكثر ٩.٩١٪ من مجموع الإقتراحات. (٦٩) وهنا أيضاً تتصدر كتلة «التنمية والتحرير» قائمة الكتل الأكثر تشاركية (٥٠) تعقبها كتلة «لبنان القوي» (٤٥) ثم كتلة «المستقبل» (٤٢) و«الجمهورية القوية» (٣٨) و«الوفاء للمقاومة». (٣٣)

٣- معيار الاستجابة للرأي العام

تبين أنه بعد الإنتفاضة في العام ٢٠١٨، إرتفعت نسبة المبادرة التشريعية في البرلمان بمعدل الثلث، ولكن تراوحت هذه النسبة بين كتلة وأخرى وتبين أن نسبة المبادرة التشريعية لدى بعض الكتل بقيت على حالها ولم تتغير.

إنّ زيادة نشاط الكتل في المبادرة التشريعية بعد انتفاضة ١٧ تشرين تُترجم في زيادة الاقتراحات المقدّمة من كتلة واحدة، حيث ارتفع المتوسط الشهري للاقتراحات المقدّمة من كتلة واحدة من ٩.١) متوسط ما

قبل ١٧ تشرين (إلى ١٣.٢) متوسط ما بعد ١٧ تشرين. (في المقابل، فإن المبادرة التشريعية المشتركة بقيت على حالها) متوسط ٢.٥ شهريا (في كلتا الفترتين. وعليه، إرتفعت نسبة المقترحات المقدمة من كتلة واحدة من ٧٧% في الفترة الأولى إلى ٨٣,٤% في الفترة الثانية؛

٤- معيار الإقتراحات التي صدرت فيها قوانين

نسبة الإقتراحات التي أقرّت ١٤% من نائب واحد (عدد الإقتراحات (٣٦٨ ١٦% من أكثر من نائب من كتلة واحدة (٢٠٠) ٣٣% من نواب كتلتين (٥٨) ٣٠% من نواب ثلاث كتل وأكثر (٦٩)

كيف يمكن تحسين أداء النخبة السياسية؟

تحسين أداء النخبة السياسية يتطلب:

- تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات.
- تجديد النخبة عبر فتح المجال أمام الكفاءات الشابة.
- فصل العمل الحزبي عن النفوذ الطائفي وتعزيز المواطنة.
- تشجيع التعليم السياسي والتدريب القيادي.
- فرض آليات مراقبة الأداء وربطها بالنتائج والبرامج لا بالشعارات.

بيروت في ١٧/٧/٢٠٢٥
د. وليد صافي



References

The Great Retreat: «How Political Parties Should Behave and Why They Don't» by Didi Kuo: This book explores the role of political parties in democracy, their historical development, and the challenges they face in the modern era. Kuo discusses the importance of strong parties in ensuring democratic stability and offers insights into how parties can be rebuilt to better serve the people they represent.

- «The Power Elite» by C. Wright Mills: A classic work that explores the concept of power elites and their influence on society. Mills argues that power elites hold top hierarchical positions in economic, political, and military institutions, enabling them to make strategic decisions that impact society.

Theorists

- Vilfredo Pareto: Known for his work on elite theory, Pareto discussed the concept of elite circulation and the role of minorities in governing societies.

- Robert Michels: Michels research on political parties and oligarchy explores the inevitable tendency towards elite rule in organizational settings.

- Arendt Iijphart; Thinking about democracy: power sharing and majority rule in theory and practice.

Edition: illustrated Publisher: Routledge, 2008

Consociativisme, also known as consociationalism, is a form of democratic power sharing that emphasizes cooperation among elites in deeply divided societies. Here are some key articles and concepts related to consociativisme:

Key Concepts

- Power Sharing: Consociativisme involves sharing power among different groups or segments of society to ensure stability and democracy.

- Grand Coalition: A grand coalition is a key characteristic of consociativisme, where all major groups are represented in the government.

- Proportional Representation: Proportional representation is used to ensure that each group has a voice in the government and decision-making process.

- Segmental Autonomy: Each group or segment has autonomy in certain areas, such as education or culture.
 - Veto Power: Minority groups may have veto power over certain decisions to prevent marginalization.^{1 2}
- Criticisms and Challenges
- Entirely Dependent on External Support: Consociativisme can be heavily reliant on external support, which can undermine its sustainability.
 - Temporarily Freezes Conflicts: While consociativisme can bring short-term peace, it may not necessarily resolve underlying conflicts.
 - Institutionalizes Divisions: Some critics argue that consociativisme can institutionalize and deepen existing divisions within society.
 - Limited Applicability: Consociativisme may not be suitable for all societies, particularly those with deeply entrenched conflicts or significant power imbalances.

Examples of Consociativisme

- Netherlands: The Netherlands is often cited as an example of consociativisme, with its system of pillarization and grand coalitions.
- Belgium: Belgium is another example, with its complex system of power sharing among different linguistic and cultural groups.
- Switzerland: Switzerland has a consociational system, with a grand coalition government and proportional representation.
- Northern Ireland: The Good Friday Agreement in Northern Ireland is an example of consociativisme in practice, with power sharing between unionists and nationalists.

تعليق

الاحزاب السياسية في لبنان

د. عصام سليمان

للاحزاب السياسية دور اساسي في الانظمة الديمقراطية لأنها تحصر التنافس بين قوى سياسية منظمة، لها برامجها التي تعبر عن رؤيتها لما يجب أن تكون عليه الدولة من أجل القيام بوظائفها بغية تحقيق المصلحة الوطنية العليا التي من خلالها تتحقق مصالح المواطنين.

لذلك ينبغي وضع قانون للاحزاب يتناول بنيتها وتنظيمها اللذين ينبغي أن تحكمهما المبادئ والاصول الديمقراطية، كما ينبغي أن يتناول هذا القانون مصادر تمويل الاحزاب وطرق انفاق اموالها، وذلك من أجل ضبط أدائها وعدم استغلالها من قبل قوى خارجية تضعها في خدمة مصالحها.

في لبنان عدد كبير من الاحزاب، بسبب الحرية السياسية التي ضمنها الدستور، وبنية لبنان المجتمعية. أدى الى فوضى في العمل الحزبي، وبخاصة أنه لا يوجد في لبنان حتى الآن قانون ينظم الاحزاب، وهي تخضع لقانون الجمعيات الموضوع في العام ١٩٠٩.



د. عصام سليمان
رئيس المجلس الدستوري
سابقاً

لقد جرت المطالبة، في مناسبات عدة، بوضع قانون للأحزاب، غير ان الاحزاب في معظمها عارضت ذلك، وتقاوس مجلس النواب عن وضع قانون عصري لها.

ان الاحزاب اللبنانية تتوقع بمعظمها في الطوائف، وتوظف العصبية الطائفية خدمة لمصالحها، ما ادى الى تطييف النظام السياسي اللبناني، الذي هو في الاساس نظام لادارة التعددية في المجتمع اللبناني بهدف تجاوز الانقسامات الطائفية، وتحقيق الوحدة الوطنية، في دولة توفر الامن والاستقرار والعيش الكريم لمواطنيها على شتى انتماءاتهم ليقوى انتماءؤهم الوطني ويتقدم على أي انتماء آخر. فالأحزاب، في معظمها، غدت الانقسامات الطائفية فأساءت الى العيش المشترك، اساس وجود الدولة اللبنانية، وقد جعله الدستور اساسا لشرعية السلطة.

ان المطلوب أحزاب عابرة للطوائف توحد اللبنانيين من خلال برامجها وادائها، وتطور ما توافر في لبنان من ديمقراطية. وقيام هذه الاحزاب رهن بامور كثيرة، من بينها قانون انتخابات نيابية يسهم في قيام تكتلات سياسية على المستوى الوطني، لاجراج الاحزاب من تقوقعها داخل الطوائف، واعتماد البرامج السياسية اساسا لتنافسها. كما ان المطلوب قانون ينظم الاحزاب على اسس حديثة، ويضبط ماليتها ويضع حدا لدور المال في الحياة السياسية، وبخاصة في الانتخابات، حفاظا على تكافؤ الفرص بين المرشحين.

لا امكانية للنهوض بالدولة الا بقيام نهج جديد في ممارسة السلطة والعمل السياسي، يرتقي بالسياسة الى مستوى راق يليق بلبنان واللبنانيين.



تعليق

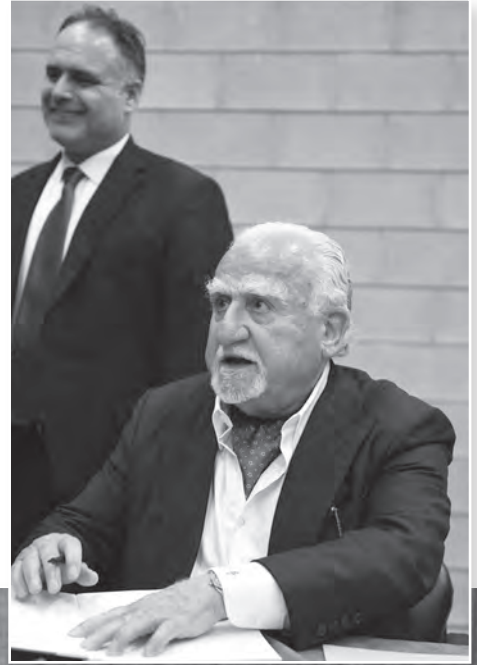
الندوة خطوة أساسية

د. شكري صادر

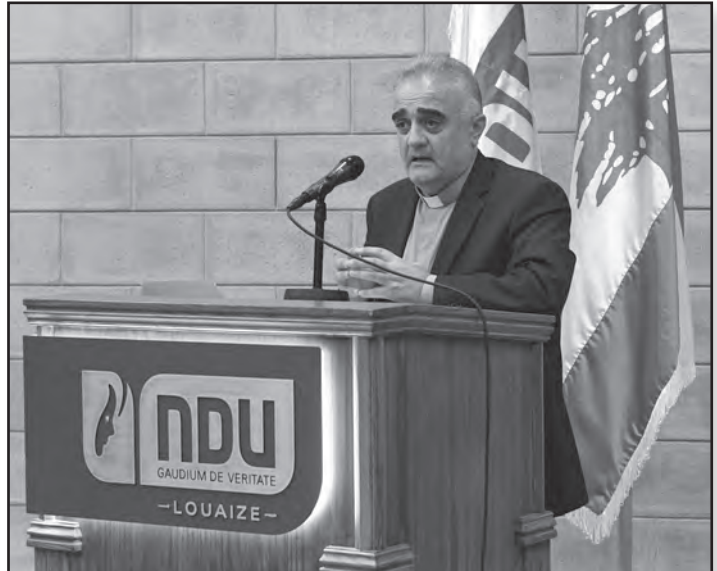
في تعقيب عل الندوة حول «قانون جديد للأحزاب في لبنان»، قال رئيس مجلس شوري الدولة السابق القاضي شكري صادر: نسمع اليوم علماً من المحاضرين الأربعة. وأنا أشكرهم على ما قدّموه في كلماتهم. اليوم سمعتُ ما قاله المنتدون، وسررتُ جداً لأنني تعلمتُ الكثير من أفكارهم وآرائهم وعلمهم الغزير. لقد وصفوا الحالة القانونية للأحزاب ونبّهوا، تمهيداً لإعطاء العلاج الملائم والمناسب. حدّروا من مساويء الحالة التي نحن فيها وساروا أول خطوة إنطلاقاً من معلومات حقوقية موضوعية. وضعوا «الترام على السكة» كما يقال. وأصبح بقدرتنا، تدريجياً، وضع قانون جديد للأحزاب اللبنانية. شكراً للمحاضرين الكرام على نوعية الكلام المفيد.



د. شكري صادر
رئيس مجلس شوري الدولة
سابقاً









ندوة:
«قانون جديد
للأحزاب في لبنان»

وتوقيع كتاب
«فيليب سالم:
عُمر في الدفاع عن لبنان»

